الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences économiques

الموضـــــــــــــــــوع

أثر البرامج الخماسية على الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالب (ة):
توبة جاد عبد الحق

الأستاذ المشرف:
أ. د. صيفي وليد

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	خضراوي	دكتور	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	صيفي وليد	دكتور	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	هاني نوال	دكتور	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2019 /2020

إهداء

الحمـــد لله وحـــده، والصـــلاة والســـلام علـــى مـــن لا نبـــي بعـــده أما بعد:

أهـــدي ثمـــرة جهـــدي وعملـــي إلـــى والدي الكريمـين حفظهـما الله ورعاهما

وإلـــى أصدقائـــي وزملاتـــي كـــل بإسمـــه

وإلـــى كـــل مـــن وقـــف معـــي ودعمنـــي مـــن قريـــب أو بعيـــد لتحقيـــق هـذا النجـــاح بجهـــده ووقتـــه ودعائه

شكر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿ وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾

سورة النمل الآية "91"

اللهم اغفر لنا ولوالدينا ولمشايخنا ولمن علمنا وأرحمهم وأكرمهم برضوانك العظيم في مقعد صدق عندك يا أرحم الراحمين

الحمد لله أولا وقبل كل شيء وآخرا وبعد كل شيء ودائما دوام الحي القيوم نتقدم بالشكر الجزيل وأسمى عبارات التقدير إلى الأستاذ المؤطر والمشرف: صيفي وليد

كما أتقدم بالشكر إلى الذين أفادونا بالمعلومات القيمة أثناء إنجاز هذه المذكرة

كما لا ننسى أن نشكر أساتذتنا الكرام وعمال القسم

كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة

إلى كل هؤلاء نتقدم بأخلص التحيات وأطيب الأمنيات.

الملخص

الملخص

تعتبر البرامج التنموية وبالخصوص الإنفاق الإستثماري الخاص بالتجهيز تعتبر من أهم أدوات الإنفاق مساهمة في تطور قطاع الصناعات الغذائية الذي يعتبر هدف هام لدى الدول للرفع من مستوى الرفاهية لدى أفراد المجتمع.

حيث خلصت الدراسة إلى أن تأثير البرامج التنموية على الصناعات الغذائية في حالة الجزائر كانت إنعكاساتها ضعيفة جدا نظرا لكون أن القطاعات المساهمة في النمو الإجمالي وبالخصوص قطاع المحروقات والفلاحة والصناعة تتأثر بعوامل خارجية، مما ينفي وجود نمو حقيقي وقيمة مضافة تخلق إستثمارات جديدة في هذا القطاع.

الكلمات المفتاحية: الصناعات الغذائية، برامج التنمية، الإقتصاد الجزائري.

Development programs, especially investment spending in processing, are considered one of the most important instruments of expenditure to contribute to the development of the food industry, which is an important objective for countries to improve the level of well-being of the community.

The study concluded that the impact of development programs on the food industry in the case of Algeria has been very weak, as the sectors contributing to overall growth, in particular the fuel sector, agriculture and industry are affected by external factors, thus creating real growth and value-added investments in this sector.

Keywords: Food industry, development programs, Algerian economy

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء

الشكر والتقدير

الملخص

فهرس المحتويات

فهرس الأشكال

فهرس الجداول

مقدمة .....أ

الفصل الأول: الإطار النظري للصناعات الغذائية والتعريف ببرامج التنمية الخماسية

المبحث الأول: ماهية الصناعات الغذائية ونشأتها 6

المطلب الأول: تعريف الصناعات الغذائية..... 6

المطلب الثاني: نشأة وتطور الصناعة الغذائية..... 7

المطلب الثالث: أهمية الصناعات الغذائية.....10

المطلب الرابع : خصائص الصناعات الغذائية 11

المبحث الثاني: برنامج التنمية الإقتصادية في الجزائر (1999-2019) 13

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) 13

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).....17

المطلب الثالث: برنامج دعم النمو الإقتصادي (2010-2014).....21

المطلب الرابع : برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2016).....23

خلاصة الفصل الأول 27

الفصل الثاني: الإصلاحات الهيكلية في الجزائر وأثرها على فرع الصناعات الزراعية الغذائية

تمهيد.....28
المبحث الأول: الصناعات الغذائية ومكانة الجزائر افريقيا.....29
المطلب الأول: الصناعات الغذائية ذات الاصل الحيواني.....29
الفرع الأول: صناعات السمك واللحوم ومشتقاتها (التعليب الحيواني..وغيره) 29
الفرع الثاني: صناعات الحليب ومشتقاته.....30
المطلب الثاني: الصناعات الغذائية ذات الاصل النباتي 31
الفرع الثاني: صناعات الفواكه والخضر.....32
الفرع الثالث: صناعات الحبوب والاعلاف والنشويات (النشاء) والفرينة ومنتجات الاخباز .33
المطلب الثالث: صناعات غذائية أخرى.....34
الفرع الأول: السكر.....35
الفرع الثاني: الشاي والقهوة.....35
الفرع الثالث: صناعات التوابل والبهارات 36
الفرع الرابع: صناعات المشروبات والسوائل.....37
المطلب الرابع: أهمية الصناعات الغذائية في الإقتصاد الوطني.....38
المبحث الثاني: الإصلاحات الهيكلية في التسعينات وأثره الهيكلي على فرع الصناعات الغذائية 45
المطلب الاول: الاصلاحات الهيكلية في التسعينيات.....45
الفرع الأول: أهم القوانين الصادرة في هذه الفترة 45
الفرع الثاني: مؤسسات القطاع العام بعد اعادة الهيكلة 48
المطلب الثاني: المحاور الكبرى لأهداف الاصلاحات الهيكلية 49

الفرع الأول: الأهداف الهيكلية الكلية (macro-économique) 49

الفرع الثاني: الأهداف الهيكلية البينية (méso économique)..... 50

الفرع الثالث: الأهداف الهيكلية الجزئية (micro économique) 51

المطلب الثالث: تطور إحصائيات مؤسسات الصناعات الغذائية لفترة الدراسة..... 51

الفرع الأول: تطور انتاج القطاع الخاص مقارنة بالعام لذات الفترة..... 51

الفرع الثاني: تطور مؤسسات القطاع الخاص لذات الفترة..... 53

المطلب الرابع: البرامج التكميلية للتشغيل في الجزائر..... 55

خلاصة الفصل الثاني..... 58

خاتمة عامة..... 60

قائمة المصادر والمراجع..... 63

فهرس الجداول

فهرس الجداول

جدول 1 يمثل: التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) 15

جدول 2 يمثل: التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).....18

جدول 3 يمثل: التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الإقتصادي (2010-2014) 22

جدول 4 يمثل:الصادرات الافريقية ومكانة الجزائر منها في شعبة صناعات السمك واللحوم ومشتقاتها (التعليب الحيواني.. وغيره).....29

جدول 5 يمثل: الصادرات الافريقية ومكانة الجزائر منها في شعبة صناعات الحليب ومشتقاته.31

جدول 6 يمثل: الصادرات الافريقية ومكانة الجزائر منها في شعبة صناعات الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية.....32

جدول 7 يمثل: الصادرات الافريقية ومكانة الجزائر منها في شعبة صناعات الفواكه والخضر .33

جدول 8 يمثل: الصادرات الافريقية ومكانة الجزائر منها في شعبة صناعات الحبوب والاعلاف والنشويات (النشاء) والفرينة ومنتجات الاخباز.....34

جدول 9 يمثل: الصادرات الافريقية ومكانة الجزائر منها في شعبة صناعة السكر.....35

جدول 10 يمثل: الصادرات الافريقية ومكانة الجزائر منها في شعبة صناعة الشاي والقهوة....36

جدول 11 يمثل: الصادرات الافريقية ومكانة الجزائر منها في شعبة صناعة التوابل والبهارات .36

جدول 12 يمثل: الصادرات الافريقية ومكانة الجزائر منها في شعبة صناعات المشروبات والسوائل.....37

جدول 13 يمثل تطور متوسط معدل التشغيل حسب الفروع الإقتصادية للفترة (2000-2004) 39

جدول 14 يمثل تطور القيمة المضافة (1996-2004) 41

جدول 15 يمثل: نسب الترابط الأمامي والخلفي لفروع الإقتصاد الوطني.....43

فهرس الجداول

جدول 16 يمثل: تطور انتاج القطاع الخاص بالمقارنة مع القطاع العام في الصناعات الغذائية في الجزائر للفترة 52

جدول 17 يمثل: تطور عدد الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر (2004-2012).....53

جدول 18 يمثل: هيكلة القيمة المضافة خارج المحروقات حسب قطاع النشاط وحسب القطاع القانوني للفترة أعلاه.....54

جدول 19 يمثل: تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة المذكورة.....55

جدول 20 يمثل: تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة المذكورة.....56

جدول 21 يمثل: تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة المذكورة.....56

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تعد مشكلة تقليص الفجوة الغذائية الناجمة عن الزيادة السكانية المتسارعة، والذي يقابله التراجع في الانتاج الزراعي من ابرز المهام التنموية التي تقع على عاتق البلدان النامية، بالاضافة الى ما سبق بروز الازمة المالية وما سبقها من تصاعد كبير في اسعار السلع الغذائية وتناقص المخزون العالمي، فإنه من المتوقع ان تواجه دول العالم ومن بينها الجزائر في المرحلة المقبلة واقعا اقتصاديا جديدا ينبغي الاستعداد الاستراتيجي له، خاصة في ضوء التطورات المتواترة عن اوضاع الغذاء عالميا.

اكتسب قطاع الصناعات الغذائية أهميته في الجزائر كونه احد الفروع الاساسية لقطاع الصناعات التحويلية التي بدورها تساهم مباشرة في زيادة الانتاج المحلي والدخل القومي، كما يعد حلقة وصل بين القطاعين الزراعي والصناعي، حيث ان للقطاع الزراعي اهمية اساسية في علاقته المباشرة بإنتاج الغذاء في شكله الخام كونه احد المدخلات الاساسية لها، كما يعتبر قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر قطاع استراتيجي نظرا للدور الأساسي الذي يلعبه في التخفيف من حدة التبعية الغذائية و تحقيق الأمن الغذائي، بالتالي أصبح وضع إستراتيجية فعالة ضرورة حتمية لنهوض بالقطاع و تجاوز العقبات الأساسية التي يعاني منها لذلك، بالحديث عن الجزائر فقط تم وضع برامج تنموية اقتصادية اطلق عليها تسمية البرامج الخماسية تهدف إلى زيادة النمو الاقتصادي وتضمنت هذه البرامج مجموعة من الإجراءات التي مست قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر.

اعتمدت الجزائر في فترة الدراسة، أربع مخططات لدعم الإنعاش، ثم النمو الاقتصادي وإذا كان المخطط الأول تمهيديا بقيمة مالية قاربت 10 مليار دولار ما بين 2001 و2004 وعرف تحت تسمية (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي).

واعتمد مقاربة كينزية جوهرية أريد من خلالها تحفيز المؤسسات الوطنية وتنشيط الطلب في السوق، فإن المخطط الثاني أضحى خماسيا وخصص له قيمة تقارب 200 مليار دولار ما بين 2005 و2009 ووظف أساسا لتوسيع قاعدة البنى التحتية والمنشآت القاعدية، تلاه أهم مخطط خماسي من حيث القيمة بـ 286 مليار دولار ما بين 2010 و2014 والذي كان يراد منه تنويع الاقتصاد الجزائري وتحفيز الآلة الإنتاجية الوطنية، وأخيرا 262 مليار دولار في المخطط الرابع المعتمد.

مما سبق ذكره إرتأينا طرح الإشكالية التالية كنقطة رئيسية يعالجها موضوعنا، والتي تكمن في

كيف دعمت البرامج الخماسية فترة الدراسة الصناعات الغذائية في الجزائر ؟

وتتفرع هذه الإشكالية الأساسية إلى التساؤلات الفرعية التالية :

- ما المقصود بالصناعات الغذائية وما مكانتها في الاقتصاد الوطني؟
- ما هو مظمون برامج التنمية الخماسية وتواريخ اعتمادها ؟
- ما هي اهم الاصلاحات التي جاءت بها البرامج الخماسية التنموية ؟ وما هي أهميتها على الإقتصاد الوطني ؟
- ما هي التطورات التي عرفتها الصناعات الغذائية الجزائرية ؟

1. فرضيات البحث

- تحتل الصناعات الغذائية مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري حيث تعتبر كقطاع بديل للخروج من تبعية قطاع المحروقات.
- للصناعات الغذائية دورا في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر لذلك تم الاهتمام بها من خلال البرامج الاقتصادية الخماسية.

2. صعوبة الدراسة

- قلة المراجع.
- عدم توفر اي مرجع خاصة بالصناعات الغذائية في مكتبة الكلية.
- اغلبية الاطروحات والمذكرات متشابهة ومحدودة المعلومات.

3. أهمية الدراسة

- ابراز واقع الصناعات الغذائية بالنسبة للجزائر ومساهمته في تحريك عملية التنمية باعتباره فرعا مهما من فروع الاقتصاد الصناعي.
- التطرق للبرامج الخماسية و تسليط الضوء على اهم القرارات والاجراءات التي تظمنتها للنهوض بالاقتصاد وخاصة الصناعات الغذائية.

4. منهج البحث

- اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، وهو وصف متغيرات الدراسة والظاهرة المدروسة (المتغير التابع)، ثم محاولة ربط علاقات هذه المتغيرات ببعضها وفق منهج مقارن للسنوات في الاقتصاد الجزائري فترة الدراسة.

5. البعد الزماني والمكاني للدراسة

- البعد الزماني من سنة 1999 الى 2019 (اعتماد سلاسل زمنية حسب توفر البيانات).
- البعد المكاني تم تحديد الدراسة على الاقتصاد الجزائري، من خلال دراسة فرع قطاع الصناعات الغذائية.

6. الدراسات السابقة

- دراسة فوزي عبد الرزاق بعنوان "الهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعالقتها بالقطاع الفلاحي–دراسة حالة الجزائر" اطروحة دكتوراه، الجزائر2 (2006–2007).
- دراسة عبد الجليل هجيرة بعنوان "العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراء، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان،(2016–2017).

الفصـل الأول

الإطار النظري للصناعات الغذائية والتعريف ببرامج التنمية الخماسية

صناعة المواد الغذائية من الأنشطة المعقدة والمتنوعة اجمالا، إلا أنها تهدف إلى اشباع حاجات السكان وإمدادهم بالطاقة الغذائية اللازمة لهم، وتشمل الصناعة الغذائية على تحويل المواد الأولية التي مصدرها زراعي وحيواني إلى عدة أشكال أخرى يستفاد منها في أكثر من مجال.

وقطاع الصناعات الغذائية يعتبر من القطاعات المهمة، حيث تأتي أهميته في كونه أحد الفروع الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية التي بدورها تساهم مباشرة في زيادة الإنتاج المحلي و الدخل القومي كما يعد همزة وصل بين القطاعين الزراعي والصناعي، وله أهمية أساسية في علاقته المباشرة بإنتاج الغذاء في شكله الخام و يعتبر أحد المدخلات الأساسية لها.

ولتوضيح الموضوع قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين وهما كالآتي:

- **المبحث الأول:** ماهية الصناعات الغذائية ونشأتها.
- **المبحث الثاني:** برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر(2019/1999).

المبحث الأول: ماهية الصناعات الغذائية ونشأتها

تعتبر الصناعة نشاط إنتاجي يستخدمالعناصر الإنتاجية المتاحة بأفضل الطرق والوسائل من الفن الإنتاجي في علاقات تشابكية لتحويل الموارد الإقتصادية من حالتها الطبيعية إلى منتجات تشبع الحاجات الإنسانية، والصناعة الغذائية والتي تعد من أحد أهم قطاعات الصناعات التحويلية الرئيسية الهامة ومن الدعائم الأساسية لتكوين البعد الإقتصادي الإستراتيجي، حيث تعمل على تحقيق أكبر قدر من الإكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية، وتساهم بشكل فعال في تأمين الغذاء للأفراد.

المطلب الأول: تعريف الصناعات الغذائية

إختلفت التعاريف حول الصناعات الغذائية وتعددت نذكر منها:

التعريف الأول: العلم الذي يبحث في تصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج وتحويلها الى صورة أخرى من المنتجات الغذائية بحفظها من الفساد اطول مدة ممكنة لاستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها او لاستهلاكها في اماكن غير اماكن انتاجها بحيث تبقى صالحة الاستعمال من الوجهة الصحية والحيوية.

التعريف الثاني: هي الصناعات التي تستخدم النظريات والحقائق التي تضمنتها العلوم الدقيقة الكيمياء والهندسة والبكترولوجيا .... إلخ لتحويل المواد الخام أو المنتجات إلى سلع جديدة تعود على البشرية بالنفع. **(عز الدين فراج، 1997، صفحة 4)**

التعريف الثالث: علم الصناعات الغذائية عبارة عن المفاهيم النظرية والتطبيقات العلمية التي تبحث جميع الاعتبارات المتعلقة بالغذاء في مجالات إنتاجه وتخزينه وتسويقه وتوزيعه في مراحله النهائية. **(حامد عبد الله جاسم، 1975، صفحة 12)**

التعريف الرابع: الصناعات الغذائية هي الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل الخامات الزراعية وفقا المواصفات محددة لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال اطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف ... الخ والاستعمال تماشيا مع الشروط الجديدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري. **(عيون عبد الكريم، 1985، صفحة 212)**

التعريف الخامس: هي مجموع المؤسسات التي تهم أساسا بتحويل المواد الزراعية بالمعنى العام من أجل الاستهلاك الغذائي النهائي، وهي تعد جزء هاما من النظام الغذائي الذي يضم بدوره النشاطات المصنفة في الزراعة كالتوزيع الغذائي. **(أحمد مصنوعة، 23-24 نوفمبر 2014، صفحة 7)**

التعريف السادس: حسب ما يعرفه محمد ممتاز الجندي هي بأنها الصناعات التي تستخدم الظريات والحقائق التي تضمنتها العلوم الدقيقة، الكيمياء، والهندسة والتكنولوجيا ... إلخ، لتحويل المواد الخام أو المنتجات إلى سلع جديدة تعود على البشرية بالنفع. **(محمد ممتز الجندي، 1985، صفحة 102)**

من التعاريف السابقة الذكر يمكن القول إنها تتفق من حيث جوهر الصناعة الغذائية، على أنها فرع من فروع الصناعات التحويلية التي تقوم بتحويل المواد الخام الزراعية سواء منها النباتية أو الحيوانية قصد إشباع الحاجات الإنسانية، محافظة بذلك عل قيمتها الغذائية أطول مدة ممكنة وتسهيل عملية نقلها من مكان إلى آخر مع بقائها صالحة للاستهلاك لفترة زمنية طويلة.

المطلب الثاني: نشأة وتطور الصناعة الغذائية

تشير بقايا الحضارات في عصور ما قبل التاريخ، أن الإنسان مارس في تلك الفترة من الأزمة التاريخية بعض العمليات المتعلقة بصناعة الأغذية، كجرش الحبوب وتجفيف اللحوم، واستعمال الملح لحفظها، وقد كان قدماء المصريين أول من استخدم حجارة مسطحة في عملية طحن الحبوب، ثم أدخل الرومانيون تحسينات على هذه الحجارة، أدت إلى عملية ظهور الرحي التي لا تزال تستعمل إلى يومنا هذا. **(فوزي عبد الرزاق، 2007/2006، صفحة 54)**

ولقد أدرك المصريون عملية انتفاخ العجينة منذ 2600 سنة ق.م ومارسوا طريقة معينة في انتاج الخبز، إذ عرف المصريون القدماء –عصور ما قبل التاريخ– عدة طرق لاستخراج زيت بذرة الكتان وزيوت أخرى لاستعمالها في الغذاء والطب والإضاءة، إذ كانت البذور تعصر بعصارات حجرية وتصفى وتوضع في أوان لاستعمالها في وقت الحاجة، وبرع المصريون في حفظ الفواكه كالعنب وشراب البيرة وأنتجوا الخميرة التي يستعملوها في صناعة الخبز، إذ لم يكن يدركوا حقيقة التخمر علميا ولكن تطبيقيا نجحت الفكرة، لا تختلف في الأساس عن الطرق المتبعة حاليا، أما قدماء الصينيين فقد أنتجوا المكرونة قبل عدة قرون من بدء الحضارة في منطقة البحر المتوسط.

ولقد أدت الاكتشافات العلمية التي بدأت في القرن السابع عشر إلى تقدم واسع في كثير من مرافق الحياة، إلا أن بعض الظواهر المتعلقة بحفظ الأغذية بقيت مبهمة التفسير حتى بداية القرن التاسع عشر.

فظاهرة التخمر مثلا فسرت بأشكال عديدة منذ بداية اكتشاف الخلايا الخمرية عام 1960م من قبل عالم الطبيعة الهولندي Antony Von Le Ewwenok. **(حامد عبد الله جاسم، 1975، صفحة 17)**

وتعتبر الحرب العالمية الأولى دافعا مهما في تطوير وتقدم صناعة التجفيف المستعملة في حفظ الغذاء المجفف، فالغذاء المجفف يمتاز بقيمته الغذائية المرتفعة، وبخفة وزنة وصغر المساحة التي يحتلها، مما يسهل عملية نقله وتوزيعه على الجيوش المقاتلة بعيدا عن وطنها.

ومن غير المعقول أن يبقي انسان نفسه تحت رحمة التقلبات الجوية، ويستمر في استخدام الثلج الطبيعي في حفظ الغذاء علاوة على عدم توفره في كثير من مناطق العالم، وهو ما أدى إلى اكتشاف أنظمة التبريد الميكانيكي، سواء التي تعمل على أساس الضغط أو أساس الامتصاص.

ولقد كان السبب الدافع لاستخدام الحرار في حفظ الغذاء ضروريا وملحا، ففي عام 1775م كان جنود فرنا يقاتلون في معظم أنحاء أوروبا، إلا أن معظم هؤلاء الجنود ومنهم جنود البحرية الذين كانوا يتعرضون إلى أمراض مختلفة نتيجة نقص الأغذية وعدم إمكانية حفظها لمدة طويلة، ولقد كان هذا حافزا للحكومة الفرنسية للإعلان سنة 1785م عن جائزة قدرها 13000 فرنكا فرنسيا قديما في سنة 1785م لمن يتوصل إلى طريقة يمكن استعمالها في تهيئة غذاء لا يتسرب إليه التلف والفساد، ويتضمن شروطا صحية لا تضر بصحة جنودها وتزويدهم بالسلع الغذائية الجاهزة وفق معايير علمية خارج فرنسا. **(فوزي عبد الرزاق، 2007/2006، صفحة 55)**

لعبت الحروب دورا كبيرا في دفع عجلة الصناعات الغذائية إلى الأمام، ففي مطلع القرن التاسع عشر في عصر نابليون تعرض الجنود الفرنسيين إلى أمراض الإسقربوط وأمراض أخرى، مما أدى بالحكومة الفرنسية للإعلان عن جائزة معتبرة لمن يكتشف غذاء صحي لهم لا يتسرب إليه التلف، وتمكن الفرنسي نيكولاس أبيرت "Nicolas Appert" عام 1809 من حفظ أنواع كثيرة من الأغذية بواسطة درجات الحرارة المرتفعة حتى الغليان ووضع الأغذية في علب زجاجية مغلفة بأحكام، وبذلك تبقى الأغذية سليمة وصحية لفترة طويلة ،نجحت العملية لكن التفسير العلمي لم يكن معروف إلى غاية 1809 حيث استطاع العالم "لويس باستور "أن يفسر سبب بقاء الأغذية دون تلف، يرجع إلى وجود ميكروبات يحملها الهواء تسبب فساد الأغذية وأن درجة الحرارة المرتفعة تقضي على هذه الميكروبات، وبذلك استطاع "باستور" أن يكشف طريقة علمية لحفظ الأغذية سماها "البسترة" أكتشفت في الحروب الفرنسية ثم انتقلت إلى باقي دول العالم، وأما الحرب الأهلية في أمريكا (1861-1865) أدت إلى اكتشاف الحليب المبستر بتفسيره لظاهرة الضغط المنخفض سنة 1856 وهي نقطة انطلاق كبيرة في الصناعة الغذائية، وتعتبر الحرب العالمية الأولى دافعا مهما في تطوير وتقدم صناعة التجفيف المستعمل في حفظ بعض الأغذية لان هذه الأخيرة تمتاز بقيمة غذائية مرتفعة وبخفة وزنها وصغر مساحتها مما يسهل نقلها وتوزيعها على الجيوش المقاتلة بعيدا عن أوطانها. **(حامد عبد الله جاسم، 1975، صفحة 17)**

ولا يخفى علينا أن التزاحم الشديد في إنتاج الغذاء كان له أثر كبير في دفع هذه الصناعة إلى الأمام، فمثلا هناك اتجاه في إنتاج أغذية من المصادر النباتية، تقارب في صفتها قرينتها المستخرجة من مصادر حيوانية كالزبدة المستخرجة من الحليب الأولوماجرين "Oleomargarine" المستخرجة من الخضر، أو أن يكون التزاحم بين الطرق المختلفة المستعملة لحفظ الغذاء، والاستمرار في تحسينها، ليكون الغذاء المحفوظ بواسطتها أفضل من المحفوظ بطرق أخرى، وكان للتغيير في نظرة المواطنين في كثير من مناطق العالم وخاصة في المجتمعات المتقدمة إلى الغذاء، وتفضيلهم الغذاء الأسهل في طريقة الإعداد للاستهلاك، أثر كبير في دفع هذه الصناعة إلى التقدم.

ولقد أفادت علوم التغذية وتدعيم الأغذية المصنعة بالفيتامينات في الإطمئنان إلى استهلاك هذه الأغذية مما ساعد على تطور الصناعات الغذائية.

كما ساعدت وسائل الدعاية سواء بواسطة "الراديو"، التلفزيون، المجلات وكل وسائل الاشهار الحديثة.... إلخ، على تقديم الصور الحقيقية عن صفات الغذاء إلى المستهلك، مما أوجد نوعا من التزاحم بين شركات إنتاج الأغذية، لتقديم المنتج الأفضل، وقد كان لهذا التزاحم أثر على تقدم الصناعات الغذائية في العالم من جهة، وتلبية الطلب المتزايد للغذاء بسبب تزايد عدد السكان والعجز المتوقع في الإنتاج لسد الفجوة الغذائية من جهة أخرى، وقد سلك العلماء والباحثون في مجال الأغذية والزراعة، طرقا عديدة للوصول إلى أعلى معدلات الإنتاج لتلبية الطلب الفعال. **(فوزي عبد الرزاق، 2007/2006، صفحة 55)**

وأصبح مفهوم الجودة والسلامة الغذائية يمثل عنصرا أساسيا من عناصر الرعاية الصحية. وقد برز ذلك نتيجة لما ثبت للعلماء والباحثين في مجال الصحة البشرية و البيطرية، أن الأمراض الناجمة عن تلوث الغذاء هي المشكلة الصحية الأكثر انتشارا في العالم، ولها علاقة كبيرة بما ينتج في المصانع الغذائية، لتلك الأسباب سارعت العديد من دول العالم بإعداد الإجراءات والقوانين التي تنص على اتخاذ كافة التدابير الصحية للمراقبة الغذائية. وفي هذا السياق فإن المشكلة الحقيقية التي تواجهها الدول ليست في توفير ما يكفي من المواد الغذائية للمواطنين من أجل البقاء، ولكن توفير المواد الغذائية التي يمكن لها أن تساعد في تحسين مستويات معيشتهم، وهو ما يتطلب تزويد المصانع الغذائية بمختبرات ومعدات وأجهزة حديثة للتأكد من تنفيذ الموصفات والمعايير التي تقرها القوانين والتشريعات العالمية، كما يتطلب كوادر عالية التأهيل والتدريب، والاستمرار في اكتساب تلك الكفاءات بأخر معطيات العلم والمعرفة الفنية لسلامة الغذاء، الأمر الذ يستدعي من الدول النامية، التركيز على العلوم في تطوير أنظمتهم الرقابية حتى تمكنها من الوصول إلى الأسواق العالمية، وفق الشروط والقوانين

والموصفات العالمية، وهو ما ينعكس إيجابا على الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية في هذه الدول. **(فوزي عبد الرزاق، 2007/2006، صفحة 56)**

المطلب الثالث: أهمية الصناعات الغذائية

تعتبر الصناعة الغذائية صناعة حيوية حيث تلعب دورا مهما في تنمية الاقتصاد الوطني ويمكن توضيح أهميتها في النقاط التالية:

- الاستغلال الأمثل للخامات الزراعية من خلال تصنيعها والاستفادة من مخلفات الانتاج في تغذية الحيوانات او في انتاج منتجات أخرى يستفيد منها الانسان.
- لا تدعيم المنتجات الغذائية بالمواد المحسنة و المعززة للقيمة الغذائية من خلال اضافة بعض الأملاح المعدنية أو الفيتامينات المغذية. **(أحمد مصنوعة، 23-24 نوفمبر 2014، صفحة 9)**
- تحويل المواد الغذائية السريعة التلف إلى أكثر ثباتا، فيمكن حفظ بعضها عدة أيام أو أسابيع والبعض الآخر لبضعة شهور أو سنوات حسب طريقة الحفظ المتبعة، ويمكن بهذه الطريقة جعل الغذاء متوفرا طوال فصول السنة، والإستفادة من المحفوظ منه بالتعليب أو التجفيف في مواسم رداءة الإنتاج بسبب حصول جفاف أو تعرض المحاصيل الزراعية إلى الآفات التي تقضي عليها كمحصول الطماطم مثلا.
- تساعد الصناعات الغذائية على تنظيم الميزان التجاري للمواد الغذائية فتحول دون هبوط أثمانها في مواسم إنتاجها إلى حد يشجع على إنتاجها، بل إنها تترك المجال مفتوحا لبيع الكميات الفائضة إلى معامل التصنيع وبأسعار مناسبة، كما أن توفرها في مواسم ندرتها تساهم في عدم إرتفاع أسعارها وهي طازجة وبالتالي لا تؤثر على القدرة الشرائية للمستهلك. **(حامد عبد الله جاسم، 1975، صفحة 14)**
- الحفاظ على الخامات الزراعئيفي فترة ذروة انتاجها للاستفادة منها في غير موسمها.
- تعد الصناعات الغذائية من الادوات التي تساعد في النماء الاقتصادي لجميع دول العالم كما تدعم النمو الاقليمي المتوازن للمناطق المختلفة للدولة. **(أمل جميل عبد الفتاح سالم، 2000، صفحة 17)**
- توفير نظام متكامل لحماية المستهلك من خلال تقديم منتجات امنة.
- تسهيل فرص المستهلك في اشباع حاجاته الاستهلاكية وذلك من خلال السهر على تقديم منتجات تتناغم وتفضيلاته وأذواقه.

- رفع المستوى المعيشي وزيادة القدرة الاستهلاكية والشرائية للفرد والمجتمع وتشجيع الاستثمار للوصول الى اكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي لتوفير العملة الصعبة للاقتصاد الوطني. **(أيمن سليمان مزهرة، 2000، صفحة 14)**
- تساعد الصناعات الغذائية وتدعم ظهور فكرة المجتمعات الزراعية الصناعية بهدف استصلاح مساحات جديدة من الاراضي وزراعتها بالخضر والفواكه لضمان توفير المادة الخام اللازمة لعمليات التصنيع الغذائي

- ارتباطها المباشر بالزراعة في الحصال على مدخلاتها من مواد أولية أو مواد وسيطية وغيرهما.
- غالبية المؤسسات المنتمية لها مؤسسات تحويلية حيث تشكل حلقة ضمن سلسلة طويلة تسمى السلسلة الغذائية.
- تتميز مخرجاتها بالتنوع و التطور لأنها تعكس تنوع و تطور احتياجات المستهلكين ورغباتهم.
- يتميز سوق منتجاتها بالتنافس الشديد، حيث يكون اساس التنافس قائم على أصول مختلفة الأسعار، العلامات و الأسماء التجارية، العبوات و الأغلفة التجارية ...).

تتحدد كمية ونوعية المنتجات الغذائية تبعا لأذواق المستهلكين وتفضيلاتهم وقدراتهم الشرائية من جهة، ومن جهة أخرى لمستوى التطور التكنولوجي والفني الذي تتوفر عليه المؤسسات النشطة في هذا القطاع، لذا يتعين على من يتجه الى الانتاج في هذا القطاع أن يولي المستهلك أهمية كبيرة، من خلال دراسة رغباته ودوافعه وطبيعة الظروف المؤثرة في قرارته الاستهلاكية، وذلك لمعرفة ما الذي يرغب في شرائه وماهي الأسباب التي تدفعه الى اتخاذ قرار بشراء هذه المنتجات أو الامتناع عن ذلك، وهذا ما يؤثر بشكل أو بآخر في طرق تصنيع الغذاء وقنوات توزيعه، حتى يصل الى المستهلك في الوقت والمكان المناسبين وعلى الصورة التي يفضلها، مع ملاحظة أن بعض المنتجات الغذائية لم تتغير في خصائصها العامة لكن طريقة عرضها وأسلوب حفظها هو الذي جعل منها منتجات متطورة. **(بولحفة عبد الله و غمراني صالح، 2019/2018، الصفحات 8-9)**

المبحث الثاني: برنامج التنمية الإقتصادية في الجزائر (1999-2019)

تعتبر الجزائر دولة نفطية يرتبط اقتصادها بشكل مباشر بعائدات المحروقات، ونتيجة لذلك فقد حرصت الحكومة من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي على تفعيل القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية كالصناعة والزراعة و الخدمات من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي، فخلال الفترة 2016/2001 تم اعتماد مبلغ ضخم قدر بـ .712 مليار دولار ضمن إطار برامج الإنعاش الاقتصادي يهدف من خلاله إلى تعزيز الاستثمار العمومي بهدف تحقيق تنمية مستدامة و توفير بيئة ملائمة لتحفيز الاستثمارات الخاصة الداخلية و الأجنبية عن طريق الفرص الاستثمارية الكبيرة التي تم استحداثها نتيجة لمختلف برامج الإنعاش الاقتصادي. **(بدر الدين زبيدي وآخرون، 2018/2017، صفحة 30)**

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج وجه أساسا للعمليات و المشاريع الخاصة بدعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري ، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية، تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية، ضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع برامج رئيسية، كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين وكل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية، والجدول التالي يوضح ذلك. **(نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، 2013، صفحة 53)**

لاحظت السلطات العمومية، خلال سنة 2001، أن المجتمع يتمتع بموارد مالية معتبرة وفي نفس الوقت بمعدل نمو اقتصادي ضعيف لا يسمح بالتكفل بالإختلالات الاجتماعية الموجودة، وعليه قررت وضع برنامج للإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة ما بين 2001 و 2004 ووضعت في الحسبان تحقيق أهداف رئيسية من بينها محاربة الفقر، خلق مناصب شغل جديدة وإحداث توازن جهوية. **(بدر الدين زبيدي وآخرون، 2018/2017، صفحة 30)**

إن تنفيذ هذا البرنامج يعتمد على نفس إجراءات التنفيذ المعمول بها في تنفيذ ميزانية الدولة (قسم التجهيز)، وعلية فإن مشاريع هذا البرنامج سجلت ضمن مخطط الاستثمارات للميزانية العامة للدولة للاستفادة من تراخيص البرامج المتعددة السنوات حتى يتم تغطية التكلفة النهائية للمشاريع (أي التسجيلات) ومنح

الإعتمادات المالية السنوية حسب تقدم الأشغال للتكفل بالنفقات السنوية للمشاريع (أي ضمان التنفيذ)، وعليه فقد جندت الدولة مبلغ 525 مليار دينار أي ما يعادل 7.5 مليار دولار، وهو المبلغ الإجمالي لهذا البرنامج والذي يتمحور حول ما يلي:

- **في ميدان انحاز المرافق العمومية:** (إنجاز وإعادة تأهيل المؤسسات التعليمية).
- **في ميدان الصحة:** إنشاء المؤسسات المتخصصة.
- **في ميدان قطاع الموارد المائية:** إنجاز شبكات التطهير وإيصال المياه الصالحة للشرب ونظام السقي، إنجاز السدود ومحطات معالجة المياه.
- **في ميدان المنشآت الاقتصادية:** إنجاز الطرق الولائية والبلدية والطرق السريعة وتشييد الجسور.
- **في ميداني الموانئ والمطارات:** إنشاء وتدعيم أرضية المطارات وتوسيع البعض منها.
- **في الميدان الفلاحي:** تدعيم الفلاحين الإنشاء وتوسيع المستثمرات الفلاحية وتجهيزها.

قدرت القيمة الإجمالية للاعتمادات المالية التي خصصت لهذا البرنامج بحوالي 7.5 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل 525 مليار دينار جزائري، وتمثل هذه الاعتمادات مبلغ قياسي نظرا لوضعية الجزائر في تلك الفترة حيث بلغ احتياطي الصرف الأجنبي سنة 2001 حوالي 11.2 مليار دولار أمريكي. **(مسعودي زكرياء، 12-11 مارس 2013، صفحة 13)**

وتم التركيز خلال هذا البرنامج على ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دور الإنفاق العام كآلية الدعم النمو وخلق مناصب الشغل، بجانب تعزيز الهياكل القاعدية بإعتبارها ركيزة أساسية لتنشيط الاقتصاد الوطني وقد تضمن البرنامج على المجالات الأساسية التي ترتبط بتعزيز التنمية البشرية ودعم القطاعات الإنتاجية إضافة إلى تعزيز الإصلاحات وتطوير الخدمات العامة والهياكل القاعدية، وذلك وفق ما يوضحه الجدول التالي:

جدول 1 يمثل: التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)

الوحدة= مليار دج

السنـوات / القطـاع	2001	2002	2003	2004	المجموع المبالغ	المجموع (نسبة مئوية)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	93	7.02	37.6	2.0	210.5	40.1%
تنمية محلية وبشرية	71.8	70.2	53.1	6.5	204.2	38.9%
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	265.4	12.4%
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6%
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525.0**	**100%**

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير حول الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للجزائر، السداسي الثاني، 2001، ص87.

يبين الجدول رقم 1:

أن قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصص للبرنامج حيث إستفاد ببرنامج خاص يقدر ب 210.5 مليار دج على مدى أربع سنوات ما يعدل 40.1% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج يدل ذلك على عزم الحكومة علي تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة التأثيرات كل من الأزمة الإقتصادية التي عرفتها البلاد منذ سنة 1986 والإصلاحات الإقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين والتي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية إستعادة التوازن المالي للميزانية العامة كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية "العامة و الخاصة" من خلال توسيع محال نشاطها مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة "مباشرة أو غير مباشرة" وبالتالي تقليص نسبة البطالة وسيساهم الإستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للاستثمار، وبالتالي رفع معدلات الإستثمار المحلية والأجنبية.

كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية و البشرية 38.9% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعد مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع.

أما قطاع الفلاحة و الصيد البحري فلم ينل إلا مبلغ 65.4 مليار دج، أي ما يعادل نسبة 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعود ذلك أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص إبتداء من سنة 2000 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PAND، وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي.

فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فيقدر بـ 45 مليار دج أي بنسبة 8.6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة و الخاصة.

أما فيما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي فنلاحظ أنه تركز أساسا علي سنوات 2001/2002/2003 بقيمة 205.4 مليار دج، 185.9 مليار دج، 113.2 مليار دج على التوالي أي بنسبة 39.12%، 35.4%، 21.76% من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج، في حين أن سنة 2004 تم تخصيص له مبلغ 20.5 مليار دج أي بنسبة 3.9% من حجم المبلغ المرصود للبرنامج وهو الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات والمشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة بغرض تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية للشعب الجزائري التي تدهورت بسبب الأزمة الإقتصادية التي عرفتها البلاد وما تبعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين والتي كانت لها إنعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للسكان.

ومن أهم نتائج برنامج الإنعاش الإقتصادي ما يلي:

- تحقيق معدل نمو إقتصادي قدر بـ 3.8% في المتوسط خلال فترة البرنامج، مع تسجيل معدل معتبر سنة 2003 قدر ب 6.8%.
- تراجع ملحوظ في معدل البطالة من 29% في بداية الفترة إلى أقل من 24 % عند نهاية الفترة.
- إنجاز العديد من المشاريع القاعدية كالسكنات والمدارس و المستشفيات إلى الشروع في تحديث وتوسيع شبكة الطرق.
- تقلص المديونية العمومية الداخلية من 1059 مليار دج سنة 1999 إلى 911 مليار دج سنة 2003.

(زرمان كريم، جوان 2010، صفحة 204)

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

يعتبر برنامج التكميلي لدعم النمو انعكاسا لسياسة اقتصادية مكملة لسياسة الإنعاش وتهدف بشكل أساسي إلى وضع حجم أكبر من الاستثمارات المحلية والأجنبية بهدف تسريع وتيرة النمو والحد من البطالة من خلال إستحداث مناصب شغل في مختلف القطاعات الإنتاجية. **(عبد المجيد قدي، صفحة 31)**

وقد تم إعتماد هذا البرنامج نتيجة الاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية لولاية رئاسية ثانية في أفريل 2004 مما وفر المناخ الملائم لتعزيز الاستثمار بشكل عام، حيث استكملت جهود التنمية الشاملة من خلال إعتماد برنامج ثاني 2005-2009 ويهدف بشكل أساسي إلى تعزيز الجهود التنموية التي بذلت من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، وقد ساند كل هذه التوجهات تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية التي بلغت مستوى 38.5 دولار للبرميل سنة 2004، وتمحورت السياسات المعتمد لهذا برنامج حول تعزيز النمو المستدام من خلال التركيز على المجالات الأساسية التالية :

- تحفيز الاستثمار ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني من خلال تحسين معدل النمو الاقتصادي.
- تحديث وتطوير شبكة البنى التحتية.
- تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الشراكة وإعطاء فرص أكبر للقطاع الخاص.
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة.

وقد تم تخصيص مبلغ غير مسبوق للبرنامج التكميلي لدعم النمو قدر ب 4202.7 مليار دج وهو ما يعادل حوالي 55 مليار دولار أمريكي، وقد خصص أيضا مبلغ إجمالي بلغ 143 مليار دينار لمد شبكة الكهرباء والغاز، والجدول التالي يوضح بالتفصيل التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو. **(بوعشة مبارك، 12-11 مارس 2013، الصفحات 12-13)**

جدول 2 يمثل: التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

الوحدة= مليار دج

القطاع	حجم الإعتمادات	النسبة المئوية
برنامج تحسين معيشة السكان	1908.5	45.41%
برنامج تطوير البنية التحتية	1703.1	40.52%
برنامج دعم التنمية الإقتصادية	337.2	8.03%
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.85%
برنامج التكنولوجيا الجديدة والإتصالات	50	1.19%
المجموع	**4202.7**	**100%**

المصدر: مجلس الأمة، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، ص6

يبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة بوضوح رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي وذلك في شكل المحاور التي يشملها كما يلي:

- **تحسين ظروف معيشة السكان**

يمثل محور تحسين ظروف المعيشة النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو و المقدرة ب 45.41% أي 1908.5 مليار دج، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية و البشرية، ويعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم على حركية النشاط الاقتصادي.

ووزعت هذه الحصة على عدة قطاعات كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن 555 مليار، ويليه قطاع التربية الوطنية 200 مليار دج في شكل إنشاء مزيد من الأقسام والمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التملوس وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي 141 مليار دج لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي.

- **تطوير البنية التحية**

إحتلت المرتبة الثانية بنسبة 40.52% من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهذه النسبة تعكس الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية و المنشأة الأساسية، حيث وزعت هذه القيمة 1703.1 مليار دج على أربعة قطاعات فرعية كما يلي:

- النقل 700 مليار دج.
- الأشغال العمومية 600 مليار دج.
- الماء سدود وتحويلات 393 مليار دج.
- تهيئة الإقليم 10.15 مليار دج.

- **دعم التنمية الاقتصادية**

يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية في خمس قطاعات رئيسية وهي كما يلي:

- **الفلاحة والتنمية الريفية:** حيث خصص له ما قيمته 300 مليار دج وهو بذلك يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات.
- **الصناعة:** حيث خصص لهذا القطاع 13.5 مليار دج وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية.
- **ترقية الإستثمار:** حيث خصص له ما يقارب 4.5 مليار دج قصد توفير أفضل السبل وتهيئة المناخ لجلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.
- **الصيد البحري:** حيث خصص له ما قيمته 3.2 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة توسع سياحي.
- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية:** نظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة ومناصب الشغل، وكذا الأهمية التي تحوزها الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري حيث خصصت الدولة لها ما قيمته 4 مليار دج.

- **تطوير الخدمة العمومية و تحديثها**

الهدف من ذلك هو تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات، و خصص في هذا الإطار 203.9 مليار دج موزعة على القطاعات التالية:

- **البريد والتكنولوجيا الإعلام والإتصال:** حيث يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية و البعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية.
- **العدالة:** حيث يعتبر قطاع العدالة قطاع حساس يمثل الضمان الكامل والأمثل لمصالح الأفراد والمؤسسات ومن ثم فهو يمثل عاملا مهما في زيادة الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، ويتضمن هذا البرنامج إنشاء 14 مجلسا قضائيا و 34 محكمة و 51 مؤسسة عقابية.
- **الداخلية:** والغرض منه هو تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية.
- **التجارة:** إذ أنه قصد تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي، جاء هذا البرامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف:
  - إنجاز مخابر مراقبة النوعية.
  - إقتناء تجهيزات مراقبة النوعية.
  - إنجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود.
- **المالية:** تهدف إلى تحديث وعصرنة الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب على وجه الخصوص. **(صالحي ناجية، مارس 2013، الصفحات 6-7)**

ومن أهم أهداف البرامج التكميلي لدعم النمو وهي كما يلي:

- **تحديث و توسيع الخدمات العامة:** حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة ومن جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل إزدهار الاقتصاد الوطني .
- **تحسين مستوى معيشة الأفراد:** وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.
- **تطور الموارد البشرية والبنى التحتية:** وذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذا تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والإستعانة بالتكنولوجيا كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وإنتقال السلع و الخدمات وعوامل الإنتاج.

- **رفع معدلات النمو الاقتصادي:** يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي الدعم النمو، والهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر، حيث أنه نتيجة لعدد من العوامل والظروف والتي من بينها تحديث الخدمات العامة، تحسين المستوي المعيشي وتطوير الموارد البشرية والبنى التحتية. **(نبيل بوفليح، ديسمبر 2012، صفحة 253)**

المطلب الثالث: برنامج دعم النمو الإقتصادي (2010-2014)

إعتمد برنامج دعم النمو الإقتصادي (2010-2014) في إطار الجهود الرامية لتعزيز التنمية الشاملة، وهو ما يعكس الإرادة السياسية في مواصلة ديناميكية الإعمار الوطني من خلال:

- استكمال المشاريع الجاري إنجازها ضمن إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو مثل الطرق والسكك الحديدية والسدود بمبلغ إجمالي يقدر بـ 9700 مليار دينار وهو ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي قدر بـ 11.534 مليار دينار أي ما يقارب 156 مليار دولار.

والملاحظ أن برنامج دعم النمو الاقتصادي خصص له مبلغ قدر بـ 21.214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار، وهو ما يعكس حرص الحكومة على تثمين الاقتصاد الوطني ضمن إطار شامل يتضمن الإهتمام بمختلف المتطلبات التنموية للمواطن، فالبرنامج يهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي من خلال تعميق تنوع الإقتصاد الوطني والتنافسية وتحضيره للإندماج بشكل كامل مع الاقتصاد العالمي، وهدف بشكل أساسي إلى إستكمال جهود التنمية الشاملة التي بدأت سنة 2001 عن طريق عدد من السياسات المعتمدة من خلال البرنامج أهمها ما يلي:

- الحد من البطالة عبر خلق 3 ملايين منصب عمل.
- دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل و تعزيز قدرات الأفراد.
- ترقية اقتصاد المعرفة و تحسين المناخ العام الإستثمار.
- تطوير الإدارة و تفعيل آليات الحكم الراشد.
- تثمين الموارد الطاقوية و المنجمية ودعم القطاع الفلاحي و ترقية السياحة و الصناعة التقليدية.

وقد أولى برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة أولوية قصوى فيما يتعلق بتعزيز التنمية البشرية من خلال التركيز على الأبعاد الثلاث للتنمية البشرية وهي التعليم و الصحة، حيث تم تخصيص ما يقارب من نصف القيمة الإجمالية من الاستثمارات العمومية لتعزيز التنمية البشرية ، إضافة إلى المجالات التنموية

الأساسية الأخرى كالبنى التحتية و الخدمة العمومية و التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الجدول التالي: **(محمد مسعي، 2012، صفحة 147)**

جدول 3 يمثل: التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الإقتصادي (2010-2014)

الوحدة= مليار دج

القطاع	حجم الإعتمادات "مليار دج"	النسبة المئوية
التنمية البشرية	10.122	49.5%
تطوير البنية التحتية	6.448	31.5%
تحسين الخدمة العمومية	1.666	8.1%
التنمية الإقتصادية	1.566	7.6%
الحد من البطالة	360	1.7%
البحث العلمي	250	1.6%
المجموع	**20.412**	**100%**

المصدر: بيان إجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الإثنين 24 ماي 2010.

يخصص برنامج الاستمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية و ذلك على الخصوص:

- أكثر من 3100 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.
- أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري و تحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.
- ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم، وما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب و التجارة و العمل.

وعلاوة على حجم النشاطات التي يستفيد بها أدى إلى إنجاز مشاريع كبري حيث خصص لهذا البرنامج أكثر من 1500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:

- أكثر من 1000 مليار دج يتم رصدها التنمية الفلاحية والريفية.

- وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل و تسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض.

ستعبئ التنمية الصناعية أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية.

أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج لموافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيذرها في تنفيذ البرنامج الحماسي ويولدها النمو الاقتصادي، كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء 3 ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمسة المقبلة وعلى صعيد آخر يخصص البرامج 2010-2014 مبلغ 250 مليار دج لتطوير إقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

وعليه فالملاحظ لهذا البرنامج يلامس بأن هناك جهود كبيرة للدولة تبذل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فالجزائر خصصت خلال سنوات 2010-2014 غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تطوير الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والإجتماعية. **(صالحي ناجية، مارس 2013، صفحة 10)**

المطلب الرابع : برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2016)

لقد باشرت الحكومة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة عددا من (الإصلاحات والمبادرات) الرامية بشكل خاص إلى (تنويع الاقتصاد، وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الأمن الطاقوي، وحماية البيئة، وتطوير فروع الإقتصاد الأخضر، والنهوض بالمجالات الترابية)، غير أنه يجب تعزيز هذه المبادرات وربطها فيما بينها بشكل أفضل في إطار استراتيجية وطنية للنهوض بالإقتصاد الأخضر، تشجيع أنماط مستديمة للإنتاج والاستهلاك مع المساهمة في إيجاد الثروات ومناصب الشغل، ويجب أن ترتكز هذه الاستراتيجية على مقاربة معتمدة على الرهانات المحلية ويكون بمقدوره الاستجابة لتحديات الاستدامة البيئية.

تشجع الخطة الخماسية الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال 2015-2019 م لزيادة دعم مسيرة النمو والتنمية التي بدأت منذ العشرية التي سبقت على الاستثمار في القطاعات الرئيسة للإقتصاد الأخضر بالأخص (الزراعة والمياه، إعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة).

وخصص لهذا البرنامج الحماسي ميزانية تقدر بـ 22.100 مليار دينار، أي 280 مليار دولار، ويشمل هذا المخطط مجموعة من المجالات وعلى العموم يمكن تلخيصها في:

1. تم اقتراح استكمال المشاريع التي هي في طور الإنجاز والتي ستستكمل قبل نهاية 2014، بمبلغ 15 ألف و100 مليار دينار، يصب بحملها في دعم مشاريع الاستثمار الخاصة بالسكن التي تم إطلاقها مؤخرا، على غرار برنامج الوكالة الوطنية لدعم السكن وتطويره «عدل»، بالإضافة إلى تخصيص غلاف مالي لإعادة تقييم المخطط الخماسي قدر 2.500 مليار دينار سيتم توزيعها خلال الفترة القادمة بمعدل 500 مليار دينار سنويا كما تحوي هذه الميزانية تسجيل مشروع التدخل الاستثنائي للدولة في المنح الموضوعة في حسابات المهمات الخاصة؛ والتي حددت لها ميزانية تقدر ب 2500 مليار دينار، بمعدل 500 مليار سنويا، تكون في صالح المستجدات التي قد تطرأ على البلاد والتي لم تدخل في حسابات المخططات التي تم تحديدها مسبقا.
2. تنمية الصناعات الغذائية: من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وإيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة كما سيتم تنفيذ مخطط خاص بتهيئة 172.000 هكتار من المساحات الغابية، وبغية محاربة مشكلة الانحراف خصصت الحكومة برنامجا لسقي 340.000 هكتار من الأشجار منها 100.000 شجرة فاكهة.
3. ومن أجل أن تضمن الحكومة موقعها في السوق العالمي وأمنها الطاقوي طويل المدى، قررت تكثيف جهودها في البحث والتنقيب عن حقول نفط وغاز جديدة، وتطوير عمليات الإنتاج الحالية من خلال تزويد كل من تمنراست وجانت بـ 14 خط أنبوب لنقل النفط والغاز، بالإضافة إلى إطلاق برنامج لتحقيق 06 مصاف جديدة، وهذا بغية زيادة طاقة تخزين الوقود بـ 60 مليون طن وهذا بحلول 2018.
4. تزويد 1.5 مليون مشترك جديد بالكهرباء، و02 مليون مشترك بالغاز الطبيعي، كما أنه سيتم تعزيز قدرة توليد الطاقة الكهربائية بعد انتهاء الأعمال بمصنع تربينات الغاز ومحولات القوة.
5. إنشاء برنامج واسع للطاقات المتجددة: حيث أن أول مركز للتهجين دخل حيز العمل في 2011، بالإضافة إلى 23 محطة ضوئية ومحطة لطاقة الرياح ستبدأ الإنتاج قريبا.
6. حاولت الحكومة الجزائرية من خلال هذا البرنامج استغلال الإمكانات الطبيعية المتاحة لدعم التنمية السياحية من خلال إنشاء 50.000 سرير، و15 منتجع سياحي.

7. وباعتبار الدور المزدوج الذي تلعبه الصناعات الحرفية باعتبارها مساهما في التنمية الاقتصادية من ناحية دورها في تأصيل التراث التاريخي من ناحية أخرى، قررت الحكومة ضرورة وضع اللمسات الأخيرة على برنامج تصميم الغرف الحرفية، ودعم الحرفيين بطريقة مباشرة وغير مباشرة.
8. كما سيتم إعداد إطار (تشريعي وتنظيمي وقانوني) جديد من أجل تأمين الحفاظ على الاستثمارات والتسيير الإداري الحديث للبنى التحتية من أجل ضمان استدامة الخدمات والمرافق العمومية بما يتماشى مع المتطلبات المتزايدة.
9. ستواصل الحكومة من خلال هذا البرنامج إستكمال مشاريعها فيما يخص تكملة 663 كلم من الطريق البرية الخاصة بالهضاب العليا.
10. إنشاء خط جديد يربط بين الجنوب والهضاب العليا على مسافة 2000 كلم، ومن المتوقع مضاعفة المزيد من خطوط السكة الحديدية وتهيئة الخطوط الخاصة Métro, Tramway et Télécabine.
11. أما فيما يخص المجال البحري قررت الحكومة استلام ميناء جن جن والبدء في إنجاز 4 محطات بحرية جديدة منها ميناء خاص بالمياه العميقة بالعاصمة، وتعزيز الموانئ بسفن جديدة سواء للبضائع أو السكان.
12. وسيتم تعزيز الشركات الوطنية للطيران المدني بـ 16 طائرة جديدة كما سيتم إطلاق العمل في برنامج بناء المحطات الجديدة بالجزائر العاصمة ووهران، مع برنامج إعادة تأهيل المطارات القديمة.
13. كما تعتزم الحكومة بغية تحديث البنية التحتية للإتصالات إلى تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز التكامل بين المجتمع في اقتصاد قائم على المعرفة والخبرة، بالإضافة إلى تراخيص الجيل الثالث +G3 الممنوحة لشركات الاتصالات المتنقلة والثابتة، وأيضا الجيل الرابع G4 الذي غطى بالفعل جميع المراكز الإدارية من الولايات.
14. إن هذا النشر للنطاق العريض والنطاق العريض جدا سيسمح بربط كل المدن، المناطق الصناعية والمؤسسات التعليمية والصحية ببعضها كما ستجسد الحكومة حدائق تكنولوجية بكل من عنابة، وهران وورقلة كما سيشهد أمن المعلومات ثورة كبيرة.
15. كما تتعهد الحكومة لتحسين التوزيع العقلاني للبلاد من خلال النشر المتوازن من للنشاطات الإنتاجية، وتكثيف النسيج المؤسساتي لصالح المجتمعات الأكثر حرمانا في العمالة والتنمية، وسوف يتم هذا العمل من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق الجبلية والمناطق الحدودية وإنشاء التكتلات الاقتصادية في العديد من محافظات البلاد.

16. سوف يتم تجسيد برنامج خاص يتعلق بحماية البيئة من مخاطر التلوث كما سيتم تشجيع الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر وجمع ومعالجة وإعادة تدوير واسترجاع النفايات.
17. التمسك ببرنامج الإسكان الحالي بجميع صيغه، وأكثر من 2.2 مليون سكن منها 2.1 مليون في طور الإنجاز، كما سيتم تسليم 300.000 سكن في السنة الحالية، و 600.000 ستبدأ بها الأشغال قريبا.
18. تسعى الحكومة إلى تطوير استراتيجية الدولة للشباب، ومكافحة الآفات الاجتماعية وتوفير مناصب العمل، والمساواة في الحصول على السكن، والرياضة، والتنقل والترفيه، وسيتم تشجيع التنمية المتوازنة ضمن مختلف الأصعدة، وتعزيز البنية التحتية المحلية، وتعزيز الرياضة المدرسية والأكاديمية والنسوية، كما سيتم إتخاذ تدابير جديدة لدعم الرأي العام للأندية المحترفة والهواة، ومكافحة العنف في الملاعب الرياضية والكشف عن المنشطات. **(بدر الدين زبيدي وآخرون، 2018/2017، الصفحات 41-42)**

خلاصة الفصل الأول

يعد قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة في إقتصاد أي دولة، بإعتباره من الصناعات الأساسية والهامة التي تسهم بشكل فاعل في تأمين الغذاء للإنسان، وتعمل على تحقيق أكبر قدر من الإكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية، كما أن تطوير قطاع الصناعات الغذائية يرتبط بتنمية وتطوير القطاع الزراعي والحيواني فضلا عن ترابطها مع فروع صناعية أخرى.

فالصناعة الغذائية تعتبر فرعا من فروع قطاع الصناعات التحويلية، له دور مهم في التنمية الإجتماعية والإقتصادية تطورت عبر التاريخ مع التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم، ويقع معظم نشاط الصناعات الغذائية ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وللصناعة الغذائية علاقة تشابكية قوية بين القطاعات الإقتصادية المختلفة "القطاع الصناعي، الفلاحي، الخدمي" من خلال مخرجات ومدخلات كل قطاع.

ولقد سمحت العائدات النفطية التي إرتفعت بشكل معتبر بعد سنة 2000 للسطات العمومية في الجزائر بالإنطلاق في سلسلة من الإستثمارات العمومية بعد عشرية التسعينات والتي تميزت بوضعية مالية صعبة جراء تدهور المداخيل النفطية وإنتهاج سياسات مالية متشددة رافقت الإصلاحات الهيكلية تحت إشراف مؤسسات التمويل الدولي، وقد تم إطلاق الإستثمارات العمومية على شكل مجموعة من البرامج التنموية يحتوي كل برنامج على مجموعة من المحاور ذات أهداف محددة وأرفقت هذه البرامج السالفة الذكر ببرنامجين تكميليين هما: البرنامج الخاص لتنمية مناطق الجنوب، والبرنامج الخاص لتنمية الهضاب العليا، ويمتدان هذان البرنامجان على الفترة 2006-2007، وهذا من أجل مواصلة إنجاز المشاريع السابقة غير المستكملة وإنجاز مشاريع أخرى في إطار إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الإقتصادية والإستجابة لمتطلبات السكان وتحسين مستوى المعيشة وإحداث ما يسمى بالتوازن الجهوي.

الفصل الثاني

الإصلاحات الهيكلية في الجزائر وأثرها على فرع الصناعات الزراعية الغذائية

تمهيد

إرتأينا أن نبرز في هذا الفصل تلك المؤشرات الدالة على الصحة الغذائية في دول العالم، بالتركيز على قارة إفريقيا، نظرا للتقارب الجغرافي والتاريخي لهذه الدول فيما بينها، خاصة دول شمال إفريقيا، محاولين إظهار الفوارق بين دول الجوار والجزائر.

ثم حاولنا تسليط الضوء على الهيمنة العالمية للصناعات الغذائية، بعد تبيان مفهوم هذا الأخير، وفي النهاية قمنا بمقارنة مكانة الجزائر في بعض شعب الصناعات الزراعية الغذائية، وبين دول إفريقيا، مبرزين الفوارق الصادمة بين الجزائر وبعض دول إفريقيا، وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وهما:

المبحث الأول: الصناعات الغذائية ومكانة الجزائر افريقيا.

المبحث الثاني: الإصلاحات الهيكلية في التسعينات وأثره الهيكلي على فرع الصناعات الغذائية.

المبحث الأول: الصناعات الغذائية ومكانة الجزائر افريقيا

تبقى التدفقات الداخلة والخارجة لفرع الصناعات الزراعية الغذائية هي المحدد لقوة ذات الفرع في الاقتصاد الوطني، كما يعكس استمرارية الانتاج الداخلي، ولفهم أكثر لموضوع الصناعات الغذائية في العالم ارتأينا أن نوضح جدول الصادرات من الصناعات الغذائية حسب البلد (والمنتوج) في المطالب التالية.

المطلب الأول: الصناعات الغذائية ذات الاصل الحيواني

ان الصناعات الزراعية الغذائية ذات الاصل الحيواني، تتعلق بتلك التحويلات في فيزيولوجية الحيوانات بعينها، أو ما نستخرجه منها (المشروبات العضوية في الغالب خاصة الحليب)، وفي هذا المطلب سنسلط الضوء على الصناعات الغذائية الخاصة باللحوم، السمك، الحليب ومشتقاتها. **(قاعدة البيانات الدولية للتجارة الخارجية لجميع دول العالم)**

الفرع الأول: صناعات السمك واللحوم ومشتقاتها (التعليب الحيواني..وغيره)

بالحديث عن تصنيع اللحوم والاسماك وغيرها من لحوم الحيوانات، فنحن نتحدث عن تحويلها من شكلها الخام و حفظها، وتعليبها، وتعقيمها في درجات معينة، تحددها التكنولوجيا المستخدمة، وتجسدها التقنية على المنتوج الحيواني الخام، والجدول التالي يبين مرتبة الجزائر افريقيا بالمقارنة مع بعض الدول في القوة التصديرية: **(Office National Des Statistiques)**

جدول 4 يمثل:الصادرات الافريقية ومكانة الجزائر منها في شعبة صناعات السمك واللحوم ومشتقاتها (التعليب الحيواني.. وغيره)

الوحدة= 1000 دولار أمريكي

المصدرون	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المغرب	356538	412918	484484	488272	611122	634760	614196	532618	671559	704671	734702	652461	657753
السيشل	176895	178140	187077		87230		187094	259736	398078	375541	319696	228439	260908
تونس	2750	3297	4114	8410	8395	18531	25868	43979	40813	32777	31570	25678	18758
السنغال	23699	24458	14480	12915	9107	12566	4300	3366	625	12267	14884	11741	6029
موريطانيا	1876	5921		15454	12135	5303	7903	7216	5477	5624	8099	3284	5069
مصر	353	630	287	529	602	1424	977	1048	4215	6268	8840	14977	2343
أوغندا	393	1543	126	34	1264	607	1061	2161	2964	4614	2918	777	6
الجزائر	15	0	3	4	191	435	869	170	794	280	324	237	633
زامبيا	484	1	26	9	305	352	407	12	144	1416	303	10	16

المصدر:

http://**www.dfo-mpo.gc.ca**/stats/trade-commerce/world-mondial/export/wm-export-fra.html، تاريخ الإطلاع: 2020/08/30 على الساعة: 20:00

تعتبر المنتجات المدرجة في الجدول أعلاه، المنتجات المصنعة، أي التي مرت من حالتها الخام (الطبيعة) ، الى حالتها المصنعة والمعاد تشكيلها، وبالنظر الى ذات الجدول، نجد أن الجزائر ضعيفة التصدير في هذه الشعبة، مقارنة مع المغرب، الذي يعتبر الأول افريقيا في تصدير هذه التشكيلة من المنتجات، وبحكم اطلالته على حوضي البحر الابيض المتوسط والمحيط الاطلسي طبيعيا، كما لا ننسى ظفره بأسواق عالمية تصديرية في ظل ثرواته الأرضية الضعيفة مقارنة مع الجزائر،تليها بالترتيب دولة السيشل وتونس، وباقي الدول الافريقية الاخرى، وصولا الى موريطانيا ومصر.

ان التفسير المنطقي الذي يبين ضعف الآلة التصديرية الجزائرية في ذات الشعبة، راجع الى مرحلة ما بعد التصحيح الهيكلي، التي مرت بها الجزائر، وفتح المبادرة الفردية للمؤسسات الخاصة، التي وجدت الارضية التشريعية، والمرافقة المالية والاستشارية على مر حوالي عشرين سنة –منذ 1994 الى غاية 2016 – ، أي أن شعبة منتجات الحيوانات والاسماك مازالت لم تستفد بعد من أثر الخبرة الذي تميزت به مؤسسات دول كل من: المغرب، تونس، مصر وباقي الدول الافريقية الاخرى، إلا أن الاحصائيات الموجبة عبر الزمن تبين تحسنا ملحوظا، ونية نحو بلوغ العالمية في ظل التدابير الحكومية المستمرة.(أنظر الملاحق في آخر الرسالة لمعرفة عدد المؤسسات المصدرة في كل صنف منتوج لكل من الجزائر ، تونس ومصر).

الفرع الثاني: صناعات الحليب ومشتقاته

بالتركيز على سلسلة القيمة لشعبة انتاج الحليب ومشتقاته، وبالاخص الى جهة التموين، والميزة النسبية للدول المتميزة في انتاج وتصدير هذه المنتجات، نجد أن الجزائر مازالت تعاني تبعية في هذا الشأن، ومن جهة أخرى، نجدها تحاول عبر برامج الدعم الفلاحي تشجيع تربية أصناف الحيوانات المدرة للحليب خاصة الابقار، ولكن من جهة التبادل الدولي للحليب ومشتقاته –الصادرات بالاخص–، فالترتيب افريقيا تبينه النتائج التالية: (صيفي وليد، 2019/2018، صفحة 84)

جدول 5 يمثل: الصادرات الافريقية ومكانة الجزائر منها في شعبة صناعات الحليب ومشتقاته

الوحدة= 1000 دولار

المصدرون	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مصر	26391	41980	35537	41575	359877	475634	515574	516900	401881	415028	415051	372538
افريقيا ج	41458	26346	32212	35888	55211	74854	233084	241054	263987	287570	296105	230912
المغرب	49225	73224	99058	98288	96731	96039	96311	97502	123759	149020	135763	120160
أوغندا	327	433	306	639	4995	6703	16247	18191	20727	25712	29526	40900
تونس	9609	16592	20311	38482	34503	29889	29685	64270	46075	54477	37274	40637
السنغال	6669	7973	10720	8752	7335	12859	14314	20960	23683	41004	16806	13924
الجزائر	5544	5385	3953	2016	2964	2285	1104	1032	2251	4888	4082	2604

المصدر:

http://www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx ، تاريخ الإطلاع: 2020/08/30 على الساعة: 21:00

بالمقارنة مع متصدر القائمة افريقيا، تمثل الجزائر خمس تصديره سنة 2004، و حوالي أقل من مائة مرة من تصديره سنة 2015، هذا يبين تساؤلين أساسيين، الأول يتعلق بأسباب إنخفاض صادرات الجزائر من منتجات صناعات الحليب ومشتقاته، والثاني عن أسباب تزايد الصادرات لباقي الدول الافريقية، خاصة دولة مصر، وقد تكون الاجابة المبدئية هي في تزايد النمو الديمغرافي للجزائر، وهذا ما جعلها تتوجه نحو الاكتفاء الذاتي في ذات المادة ، التي تعتبر استراتيجية، وأما الجواب الثاني، يتعلق بظفر مصر بالعديد من الاسواق العالمية في ظل تغير الاحداث في العالم، إلا أن الأسباب عديدة جدا.

المطلب الثاني: الصناعات الغذائية ذات الاصل النباتي

تتميز الصناعات الغذائية ذات الاصل النباتي بكونها ذات مصدر زراعي أرضي، والتي مرت من مرحلتها الأولية الخام الى مرحلة التصنيع، والحفظ والتعقيم، ليسهل نقلها واستهلاكها بعد فترة زمنية قياسية، وفي هذا المطلب سنحاول تسليط الضوء على أهم منتجات الصناعات الغذائية ذات الاصل النباتي، بالمقارنة بين الجزائر وباقي الدول الإفريقية في انتاج هذه المنتجات، على مر الزمن، ومحاولة معرفة أهم أسباب تلك الاحصائيات. **(صيفي وليد، 2019/2018، صفحة 84)**

الفرع الأول: صناعات الزيوت والدهون النباتية و الحيوانية

تعتبر المواد الدسمة المنتشرة انتشارا كبيرا في عالمي النبات والحيوان مصدرا هاما من مصادر الطاقة المركزة، حيث تنتج من الطاقة ضعف ما تنتجه الكميات المماثلة من المواد البروتينية أو الكربوهيدراتية، وبالتالي تعد المواد الدسمة مصدرا غذائيا للانسان، وبالتالي تقوم على المواد الدسمة العديد من الصناعات الهامة،

كصناعة عصر واستخلاص الزيوت والدهون من مصادرها النباتية والحيوانية، وصناعة تكرير الزيوت والدهون، وصناعة الزيوت المهدرجة لإنتاج السمن والمرغرين، بالاضافة لصناعات اخرى متنوعة وعديدة، كصناعة الصابون بأنواعه، وصناعة الورنيشات والجليسيرين، وفصل الجليسيرين والاحماض الدسمة للاستفادة منها في اغراض صناعية اخرى. **(طارق إسماعيل كاخيا، صفحة 4)**

ومن هذا المنطلق ارتأينا القاء الضوء على مرتبة الجزائر على الصعيد الافريقي في هذه الصناعات في الجدول التالي:

جدول 6 يمثل: الصادرات الافريقية ومكانة الجزائر منها في شعبة صناعات الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية

الوحدة 1000 دولار أمريكي

المصدرون	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تونس	592982	448601	791707	698318	858599	551169	468866	683047	661848	668216	394849	1068399
المغرب	96600	137794	114178	60410	95779	70223	138048	173453	122465	115325	181812	254772
افريقيا ج	36846	39993	36735	40036	123179	109276	264262	353403	377882	290304	281972	249593
ساحل ع	84179	79696	77353	101367	166475	152102	186154	307601	303561	212476	237801	179448
مصر	23069	21694	14803	12692	194221	173220	141193	318420	278151	245741	189057	123923
السنغال	27158	26868	56017	70695	19075	39272	67999	93848	34243	43131	51129	83016
الجزائر	9331	7130	18075	4728	12444	3688	9458	11960	11382	3491	441	1171

المصدر: http://www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx، تاريخ الإطلاع: 2020/08/30 على الساعة: 13:15

بالنظر الى متصدري الدول المصدرة لمنتجات الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية، تحتل الجزائر على مر حوالي عقد من الزمان الترتيب الضعيف، وغير التنافسي، مقارنة بدولة تونس التي صدرت حوالي 500 مليون دولار سنة 2004 ، لتستمر في الصعود ايجابيا، لتبلغ عتبة المليار دولار في سنة 2015 من هذه المادة، تليها المغرب وجنوب افريقيا، وباقي الدول الافريقية. ان تونس لا تتميز بثروات طبيعية باطنية كالجزائر، لكنها تميزت في منتجاتها الغذائية على الاقل، وخلقت قيمة مضافة لميزانها التجاري بالظفر بأسواق جديدة وواعدة لمنتجاتها، كما لا ننسى انها انظمت الى منظمة التجارة العالمية في بداية سنوات التسعينيات، وهذا ما اتاح لها الولوج الى اسواق جديدة–انظر الملحق في آخر الرسالة–.

الفرع الثاني: صناعات الفواكه والخضر

للجزائر نصيبها من الصادرات في مجال منتجات صناعات الفواكه والخضر، على غرار الدول الإفريقية نجحت الآلة الانتاجية الجزائرية من خلال شعبة النشاط هذه من ابراز مكانتها عبر الزمن، لكن الارقام التي

بحوزتنا تبين الحجم المتواضع لتلك الصادرات بالرغم من النقائص ، والجدول الموالي يبين تطور تلك الاحصائيات:

جدول 7 يمثل: الصادرات الافريقية ومكانة الجزائر منها في شعبة صناعات الفواكه والخضر

الوحدة 1000 دولار أمريكي

المصدرون	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
افريقيا ج	305882	332213	330434	328503	373378	388817	616930	637929	619951	623982	651150	555446
المغرب	150774	139410	137909	159833	218793	194394	199169	203388	188972	192955	230520	169134
مصر	31382	45293	50618	62233	131199	185058	236348	271403	314294	340273	420644	363469
تونس	19784	23357	37145	24213	39376	23434	23450	56056	53223	44334	15893	22181
السنغال	840	557	580	1241	2827	2865	1426	1507	7309	8269	5486	10297
الجزائر	744	464	372	966	689	552	542	2352	768	1064	1664	2523

المصدر: http://www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx، تاريخ الإطلاع:

2020/08/31 على الساعة: 00:00

بالنظر الى الجدول أعلاه، تبقى افريقيا الجنوبية صاحبة الصدارة في مجال صناعات الفواكه والخضر، من حجم حوالي الـ 300 مليون دولار سنة 2004 ، الى حوالي 500 مليون دولار في سنة 2015، تليها المغرب ومصر وتونس –بالنظر الى بعض الدول الافريقية الأخرى التي تم حذفها من الترتيب– تبقى الجزائر ضعيفة التصدير في هذه الصناعة، بحجم حوالي الـ 700 ألف دولار أمريكي سنة 2004، الى غاية 2 مليون دولار كمداخيل تصديرية لذات الصناعة سنة 2015.

الفرع الثالث: صناعات الحبوب والاعلاف والنشويات (النشاء) والفرينة ومنتجات الاخباز

ان منتجات صناعات الحبوب والاعلاف والنشويات لا نقصد بها تلك المحاصيل الزراعية، فذلك باب آخر من الغذاء غير المصنّع، وانما نقصد تلك الحالة الثانية للحبوب ومشتقاتها جراء ادخال عمليات التصنيع والتعليب والتعقيم، وكل تغيير فيزيولوجي يطرأ على حالة الحبوب ومشتقاتها، وفي الاحصائيات الموالية نحاول مقارنة مخرجات الجهاز الانتاجي لذات الشعبة في الجزائر الى الخارج، مع الدول الإفريقية، بالتركيز على اهم اسباب تلك المرتبة لدولة كانت –تاريخيا– الأولى في تصدير مادة القمح الخام:

جدول 8 يمثل: الصادرات الافريقية ومكانة الجزائر منها في شعبة صناعات الحبوب والاعلاف والنشويات (النشاء) والفرينة ومنتجات الاخباز

الوحدة 1000 دولار أمريكي

المصدرون	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إفريقيا ج	25651	26278	30286	37388	55883	69459	183954	211537	217734	226516	240215	189798
مصر	2817	5209	8062	10753	66082	89937	88120	142298	128348	152319	123220	152636
تونس	43307	58418	54916	60558	92308	99776	108690	143354	125784	126626	105482	102181
السنغال	14914	22390	19584	13810	13680	10037	12365	29464	38319	48245	48388	49650
ساحل ع	27398	25338	18982	24273	28516	32223	29874	34789	39623	40858	40627	46803
المغرب	5821	6786	6675	11687	14950	14417	16252	20940	24281	33012	38701	42976
انا	399	2333	6776	9934	17441	10948	13552	41144	16704	19469	21248	13439
الجزائر	403	1789	3123	9564	14776	22252	1290	3966	10315	16056	7283	6114

المصدر: http://www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx، تاريخ الإطلاع: 2020/08/31 على الساعة: 09:00

في الجدول اعلاه، تبقى الجزائر ضعيفة الترتيب في تصدير منتجات صناعات الحبوب والاعلاف والنشويات بصفة عامة، اذ انها في سنة 2004 بلغت صادراتها في ذات المادة حوالي 400 ألف دولار أمريكي، لتصل الى عتبة الـ 6 مليون دولار في سنة 2015، وهو تحسن ملحوظ، يرجع الفضل فيه الى عاملين ، أولا تحسن الآلة الانتاجية لذات الصناعة ، والى تشجيع السلطات العمومية للصادرات خارج المحروقات عبر الزمن، كما لا ننسى سبق كل من تونس ومصر والمغرب دائما، وهي نقيصة للتبادل الجزائري، الذي ظل منذ مطلع التسعينيات في اصلاحات هيكلية مستمرة، كما لا ننسى انظمام الدول السابقة الى منظمة التجارة العالمية منذ عقد من الزمن، وهي ميزة نسبية لهته الدول مقارنة بالجزائر. **(صيفي وليد، 2019/2018، صفحة 87)**

المطلب الثالث: صناعات غذائية أخرى

نظرا لتداخل العمليات التصنيعية للغذاء، ولتطور تكنولوجيات استخلاص عصارات البروتينات الحيوانية والنباتية، فهناك مصادر غذاء ارتأينا تسمية تصنيعها تحت عنوان : صناعات غذائية اخرى، لأنها تخضع لتكثيفات كيميائية واستصناعية على مستوى جزيئاته –ان صح القول–، مثل: صناعات السكّر، صناعات القهوة والشاي، وصناعات التوابل، وصناعات المشروبات.

الفرع الأول: السكر

تعتبر مادة السكر، أو صناعات السكر –من منظورها الواسع– من الصناعات التي تحتاج الى ظروف انتاجية متطورة، أو ما يسمى بالتكرير الصناعي، ونظرا لتعدد مصادر السكر ومخرجاته، عملت الجزائر على تطوير انتاج هذه المادة ومشتقاتها عبر الزمن، لتحقق الاكتفاء الذاتي من جهة، ولتبلغ اسواقا عالمية وافريقية من جهة اخرى، والمعلومات الموالية تسلط الضوء على اهم الارقام وترتيب الجزائر افريقيا:

جدول 9 يمثل: الصادرات الافريقية ومكانة الجزائر منها في شعبة صناعة السكر

الوحدة 1000 دولار أمريكي

المصدرون	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سوازيلاند	189731	173177	291012	188056				343708	417135	443029	373546	361892
مصر	65454	89400	84302	121791	125709	243576	487506	413174	248402	343642	273792	286275
إفريقيا ج	246200	304697	397755	302551	249478	399418	481201	433379	441393	552284	526583	185872
الجزائر	1734	2025	4547	3138	1792	9181	233695	267777	212026	275679	230789	150808
المغرب	13284	12692	20465	14863	19317	18161	22154	24785	24115	37056	51207	115183
تونس	9448	13438	11114	10782	18217	20752	12784	29131	15551	16767	19315	35953
كينيا	28713	44346	48090	64787	83557	46923	58587	77028	71816	64270	62977	33479

المصدر: http://www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx، تاريخ الإطلاع: 2020/08/31 على الساعة: 10:00

تبقى القفزة النوعية لصادرات صناعة السكر هي سنة 2010 بالنسبة للجزائر، وبحكم هيمنة مجمع cevital على هته الصناعة ، والتدابير الحكومية لتشجيع المجمعات الصناعية من جهة، والصناعات الغذائية من جهة أخرى، كل هذا جعل الجزائر في المرتبة الثالثة افريقيا، لتصل سنة 2015 الى عتبة الـ 150 مليون دولار امريكي في تصدير هذه المادة متجاوزة كلا من المغرب وتونس افروعربيا.

الفرع الثاني: الشاي والقهوة

بالرغم من الاستهلاك الواسع لمنتجات القهوة والشاي من المجتمع الجزائري، تبقى الجزائر غير متميزة في مجال تصديرها، والجدول التالي يبين مرتبة الجزائر التصديرية افريقيا:

جدول 10 يمثل: الصادرات الافريقية ومكانة الجزائر منها في شعبة صناعة الشاي والقهوة

الوحدة 1000 دولار أمريكي

المصدرون	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
كينيا	698026	806159	870301	1093212	1104593	1380589	1410963	1484327	1421944	1318787	1426427
إثيوبيا	349932	435734	430872	574397	382900	727564	887110	923209	802785	1063435	1049201
أوغندا	214052	245746	320111	454794	346692	359716	548005	453752	516626	498666	477738
مصر	15855	21565	24494	55365	81573	74921	77170	53496	46052	48495	43997
المغرب	11101	11112	14637	25623	28274	28750	38449	34677	43223	52568	41863
تونس	10273	10780	16708	19862	22577	22365	32451	23763	34793	29610	29349
الجزائر	2	4	2	7	1	23	22	46	18	20	38

المصدر: http://www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx، تاريخ الإطلاع: 2020/08/31 على الساعة: 10:00

بالنظر الى الجدول اعلاه، تحتل الجزائر للأسف المراتب الضعيفة في تصدير منتجات الشاي والقهوة افريقيا، وتبقى منتجاتها موجهة للأسواق الداخلية ان صح التعبير بصورة شبه كاملة، حتى في سنة 2015 لم تبلغ الصادرات في هذه الصناعة عتبة الـ 38 ألف دولار أمريكي حسب الاحصائيات الرسمية ، في حين بلغت كل من مصر والمغرب على الترتيب سنة 2015 الـ 45 مليون دولار ، و 41 مليون دولار امريكي.

الفرع الثالث: صناعات التوابل والبهارات

ان للتوابل والبهارات قيمة مقدسة للمجتمع الجزائري في مجال الطبخ وصناعات الحلويات، خاصة وأن هناك جرعات ووصفات منزلية تتميز بها كل منطقة في القطر الجزائري، إلا أن مرحلة التصنيع من أجل التصدير لم تبلغ العالمية بمفهومها المراد، والنتائج التالية تبين مرتبة الجزائر افريقيا في تصدير هذه الصناعات:

جدول 11 يمثل: الصادرات الافريقية ومكانة الجزائر منها في شعبة صناعة التوابل والبهارات

الوحدة 1000 دولار أمريكي

المصدرون	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إفريقيا ج	75380	89031	113688	142968	167070	186271	376783	435660	427031	427430	449926	378372
مصر	5780	8027	8688	8737	68265	101267	164129	136520	144308	215170	211027	202260
ساحل ع	88741	86098	107216	126115	135667	163162	128013	119556	121563	126920	132450	128483
السنغال	27484	24088	33303	34101	33395	45029	49393	74181	93706	132293	126919	115975
المغرب	29557	33872	41809	51151	58865	66626	61592	60672	60612	64010	71088	70424
كينيا	11801	9216	9212	11605	10555	14815	17007	22669	33405	29527	38804	52925
تونس	12066	10867	8770	11718	14836	19347	16237	14676	40404	29613	27394	29863
الكاميرون	25174	5785	9961	14825	15554	24104	25746	25809	16491	10656	22497	20687
الجزائر	596	336	449	35	46	53	127	165	62	337	112	490

المصدر: http://www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx، تاريخ الإطلاع: 2020/08/31 على الساعة: 11:00

بالنظر الى الجدول اعلاه، تبقى الجزائر بعيدة كل البعد عن المصاف الأولى أفروعربيا في مجال تصدير صناعات التوابل والبهارات، ونظرا للأرقام الضعيفة على مر الـ 10 سنوات الأخيرة ، تعتبر سنة 2008 هي الأضعف تصديريا، وسنة 2015 هي الأفضل في أسوأ الحالات، مقارنة بالمتصدر افريقيا، الذي بلغ عتبة الـ 300 مليون دولار سنة 2015. **(صيفي وليد، 2019/2018، صفحة 89)**

الفرع الرابع: صناعات المشروبات والسوائل

ان مجال صناعة المشروبات في الجزائر مازال لم يبلغ العالمية الحقة، بالرغم من المبادرات الفردية التي شجعتها الدولة الجزائرية، يبقى التوجه الى الداخل أكثر منه الى الخارج هو الفكرة السائدة لدى المنتجين الجزائريين، أما الترتيب افريقيا هو رهن الارقام الرسمية التالية:

جدول 12 يمثل: الصادرات الافريقية ومكانة الجزائر منها في شعبة صناعات المشروبات والسوائل

الوحدة 1000 دولار أمريكي

المصدرون	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إفريقيا ج	826438	734636	904306	1043580	1015608	1299565	1347577	1280253	1439185	1405621	1215178
ناميبيا	103272	107096	135602	149584	226735	201373	216182	240870	209851	152322	58229
كينيا	10000	28702	47072	55869	68319	72014	75270	92219	92910	84594	51236
تونس	60817	44005	42596	41213	39528	36994	42725	40503	44528	45582	44980
المغرب	35656	22004	25058	24504	22854	19680	24945	21399	27414	32194	32496
مصر	10435	11895	13034	29423	32932	69585	56574	46536	34902	11567	19213
غانا	19622	1172	2265	853	4069	25495	53706	30775	50964	46522	10785
الجزائر	5642	8906	19365	30763	23702	28627	28085	32462	34443	16500	10201

المصدر: http://www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx، تاريخ الإطلاع: 2020/08/31 على الساعة: 12:00

تتميز هذه الصناعة بالقدم التاريخي في العالم، وبالتالي فأثر الخبرة واضح في شركات صناعة المشروبات في دولة جنوب افريقيا، حيث في سنة 2015، بلغت صادراتها حوالي المليار دولار، في حين لم تبلغ الجزائر هذه القيمة من التصدير –في افضل حالاتها سنة 2013– الا الـ 34 مليون دولار، مقارنة بالدول الأفروعربية تونس، المغرب ومصر، إذ حافظت هذه الدول على استقرار قيمة صادراتها ، وبالتالي أسواق نفاذ سلعها على مر 10 سنوات حسب الجدول، وهذا راجع للتحكم الجيد في الآلة الانتاجية لذات الصناعة، والى عوامل سياسية اقتصادية، قد تتعلق بنسبة الاستثمار الاجنبي المباشر، وأثر إنظمام هذه الدول الى منظمة التجارة العالمية في وقت مبكر من الزمن، وهذا ما جعل أسواق العالم مهيئة لمنتوجاتها وميسرة.

لمزيد من التفصيل حول الشعب المذكورة أعلاه، والاحصائيات المتعلقة بالأسواق المستوردة لبعض الدول مقارنة بالجزائر، والمؤسسات المصدرة أيضا، أنظر الملاحق في آخر الرسالة فيها أكثر تفصيلا.

المطلب الرابع: أهمية الصناعات الغذائية في الإقتصاد الوطني

تعد الصناعات الغذائية من بين القطاعات الاستراتيجية الحساسة والاكثر حيوية وديناميكية في الاقتصاد الوطني فهي تشارك في تكوين الثروة للدولة وتوفير الغذاء الذي اصبح يتميز بفاتورة غالية الثمن، ويعود الاهتمام الحكومي المتنامي اتجاه هذا القطاع الحيوي لعدة اسباب اهمها: **(الماحي ثريا، نوفمبر 2010، صفحة 3)**

19. هذا القطاع يمثل الأمن الغذائي للوطن، هذا أن اردنا تفادي المصطلحات الوهمية التي لا يمكن حاليا لدولة مثل الجزائر بلوغها في هذه الظروف المحلية والدولية كالاكتفاء الذاتي.
20. أما بالنسبة لأهمية الصناعات الغذائية في قطاع الصناعة فقط فهي تمثل تقريبا 31.5% من القيمة المضافة، لأن مشاركة قطاع الصناعات الغذائية في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني مهمة جدا بمقدار ما يعادل 627 مليار دينار أي ما يعادل 38.5% من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات.
21. ارتفاع الفاتورة الغذائية التي تستمر في التزايد في قيمتها يحتم على الدولة وضع استراتيجية تنافسية للرفع في أداء المؤسسات الغذائية المحلية كما ونوعا من اجل الخفض من عبء الواردات وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، كما أن فرع الصناعات الغذائية يمثل 28% من الواردات الصناعية الكلية، وتتكون هذه الواردات الغذائية غالبا من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع مثل القمح والسكر والزيت.

ومن ابرز ما يتأثر به الاقتصاد الوطني في فرع الصناعات الغذائية ما يلي:

أولا: الصناعات الغذائية والتشغيل

إن ما ميز الفترة "2000-2004" هو الاستقرار السياسي والأمني الذي بدأت تعرفه البلاد، إلى جانب الاستفادة من ظرف مالي مناسب من خلال ارتفاع وتطور أسعار السوق البترولية الدولية، أدت إلى انخفاض نسبة خدمة المديونية إلى 19.8% في سنة 2000 مقابل 47.5% في سنة 1998، كل هذه الظروف أدت بالسلطات العمومية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى والتركيز على تكثيف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب الاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية بأن تصبح المصدر الرئيسي للثروة. **(كنية عبد الحفيظ، 2012، صفحة 88)**

كما أن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي واهدافه المتمثلة في اعادة تنشيط الطلب وعدم النشاطات التي تنتج القيمة المضافة وتوفير الشغل، عبر ترقية الاستغلال الزراعي والمؤسسة المنتجة خاصة المحلية منها ذات الحجم الصغير والمتوسط وبالخصوص في فرع الصناعات الغذائية اين اصطدمت بعراقيل سريعة في تطبيق هذا

البرنامج. **(فوزي عبد الرزاق، الأهمية الإقتصادية والإجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، 2007/2006، صفحة 204)**

من خلال هذا البرنامج اعتبرت الحكومة خلال هذه الفترة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فاعلتين أساسيتين للشغل في الجزائر، بحيث أن تعداد المؤسسات المتوسطة والصغيرة النشيطة وذات إمكانيات هائلة للنمو، تمثل الوسيلة الأنجح للإنشاء السريع لمناصب شغل دائمة وتشكل كذلك وسيلة تجديد التشغيل الذي يمثل أحد الانشغالات الرئيسية للسلطات العامة، ويمكن أن نقف من خلال الجدول التالي على أهم تطورات عالم الشغل في الجزائر من خلال أهم القطاعات الاقتصادية كما هو موضح في الجدول التالي: **(كنية عبد الحفيظ، 2012، صفحة 88)**

جدول 13 يمثل تطور متوسط معدل التشغيل حسب الفروع الإقتصادية للفترة (2000-2004)

الوحدة = النسبة %

	2000	2001	2002	2003	2004
البناء والأشغال العمومية	31.15	28.19	31.52	22.11	23.15
التجارة	17.8	15.4	11.87	11.86	10
الصناعة الغذائية	9.16	7.34	6.74	9.14	5.3
النقل والإتصال	14.7	12.1	5.40	3.5	4
الفلاحة والصيد	4.26	4.9	5.26	6.7	8
الفندقة	5.14	6	4.52	5	3.2
مواد البناء	5.8	3.98	4.54	9	8

المصدر: فوزي عبد الرزاق، **"الأهمية الإقتصادية والإجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي، دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص204.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن فرع الصناعات الغذائية يحتل المرتبة الثالثة بعد كل من قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع التجارة، وحافظ على توازنة بين القطاعات من حيث متوسط معدل التشغيل، وهذا يرجع حسب اعتقادنا إلى الاتجاهات للاستثمار في هذا القطاع خلال هذه الفترة من خلال إنشاء المؤسسات المتوسطة بمختلف الفروع داخل قطاع الصناعات الغذائية، نظرا للطلب المتزايد على المواد والسلع الغذائية التي

كانت تتميز بالندرة خلال مراحل التنمية التي عرفتها البلاد، إلى جانب تشجيع الدولة للاستثمار في هذا الفرع من القطاع الصناعي، نظرا لما يميز واردات المنتوجات الغذائية من ارتفاع والتي تشهد منحنى تصاعديا من 2.6 مليار دولارا خلال سنة 2000 إلى أكثر من 3 مليار دولارا في سنة 2004 بينما الصادرات لم تتجاوز خلال سنوات (2000، 2001، 2002) 50.5 مليون دولار. **(فوزي عبد الرزاق، الأهمية الإقتصادية والإجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، 2007/2006، صفحة 205)**

يرتكز فرع الصناعات الغذائية من حيث عدد العمال في أربعة أنشطة أساسية مرتبة حسب مساهمة كل نشاط من حيث استحواذه على عدد العمال وهي: (الحليب ومشتقاته المطاحن المياه المعدنية والمشروبات الغازية –حفظ الخضر والفواكه)، حيث مثلت نسبة مساهمة قدرت سنة 2001 و2002 بمتوسط نمو قدره 68% من التشغيل داخل الفرع، كما نشير إلى أن القطاع الخاص ساهم بفعالية كبيرة في إحداث مناصب الشغل لهذا القطاع، حيث قدرت خلال الفترة بنسبة 75% وهي تعتبر مناصب جديدة أنشئت رغم أن القطاع الخاص يفضل ممارسة النشاطات التجارية عوض النشاطات الإنتاجية، بينما القطاع العمومي الذي يواجه منافسة حادة فإن نسبة 25%التي ساهمت في عملية التشغيل تعود إلى توظيف بعض المناصب الناتجة عن عملية التقاعد. **(كنية عبد الحفيظ، 2012، الصفحات 89-90)**

ثانيا: الصناعات الغذائية والقيمة المضافة

تحتل الصناعة الغذائية موقعا حيويا في اقتصاديات دول العالم، اذ انها تعتبر اهم القطاعات ضمن قطاع الصناعات التحويلية، من حيث حجم الإنتاج الذي يمثل 16% للدول المتقدمة و 10% للدول النامية من الحجم الكلي للانتاج الصناعي ولقد بلغ نصيب الصناعات الغذائية من القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الدول النامية 19% سنة 2002 بمعدل نمو 3.5% خلال الفترة 1999-2002 باستثناء صناعة التبغ وعند مقارنة معدل النمو للفترة نفسها مع الدول المتقدمة والبالغ 3.4% نجد أن الدول النامية تسعى للارتقاء بالصناعات الغذائية بصورة جادة حتى يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي تعاني من نقصه. **(فوزي عبد الرزاق، الأهمية الإقتصادية والإجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، 2007/2006، صفحة 209)**

لقد شهدت الصناعات الغذائية في الجزائر تطورا ملحوظا، سواء من حيث الإنتاج الخام أو من خلال مساهمته في القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني، وهذا يعود لارتباطه بالاختيارات السياسية والاقتصادية التي

تبنتها السلطات العمومية واستراتيجية تطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة، والتي تحقق تحويلات الموارد المحلية وخاصة المستوردة من أجل الاستهلاك النهائي، وهذا ما يبين حساسية هذا الفرع اتجاه تغير عرض وأسعار المواد الأولية، إن النتائج المسجلة خلال هذه المرحلة، لا يمكن من خلالها إهمال الدور الفعال الذي لعبه القطاع الخاص على غرار القطاع العام الذي بقي يراوح مكانه حيث نسجل على أثر الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة، وبالأخص في خلق وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأنشطة، على سبيل المثال لا الحصر، نسجل 35 وحدة من المطاحن الخاصة على مستوى التراب الوطني، أين كان نشاط القطاع الخاص قبل سنة 1995 منعدما، ويقتصر على المطاحن العامة والمتمثلة في مؤسسة الرياض والتي لم تستطع تغطية كل الاحتياجات الوطنية، وكانت مساهمة الصناعات الغذائية على مستوى القطاع الصناعي حوالي 11%. **(كنية عبد الحفيظ، 2012، صفحة 90)**

كل هذه المعطيات كان أثرها على الإنتاج الخام والقيمة المضافة للصناعات الغذائية والتي يمكن أن نوضحها أكثر من خلال الجدول التالي:

جدول 14 يمثل تطور القيمة المضافة (1996-2004)

الوحدة = مليون دج

البيان	القطاع/السنوات	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
القيمة المضافة	1996	36065.1	24178.2	60243.3
	1997	36228.2	33418	69646.2
	1998	41515.4	45818	87334.4
	1999	42371.9	53736.8	96180.7
	2000	40013.2	70747.9	110761.1
	2001	32997.6	79723.8	112170.4
	2002	33812.2	80311.6	124123.8
	2003	31123.7	81416.7	112540.4
	2004	32123.80	83421.7	115544.5

المصدر: كنية عبد الحفيظ، **"مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"**، شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012-2013، ص 91

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المساهمة الفعالة للقطاع الخاص لهذا الفرع في القيمة المضافة، إلى جانب تقهقر القطاع العام وإن الزيادة المسجلة من خلال المجموع العام للقطاعين، كان سببها القطاع الخاص، حيث نسجل ارتفاعا في القيمة من سنة 1996 والذي بلغ 60243.3 مليون دج إلى 115544.5 مليون دج سنة 2004، ويعود التدهور في الإنتاج بالنسبة للقطاع العام إلى الصعوبات التي تواجهه، والتي تتمثل فيما يلي: **(كنية عبد الحفيظ، 2012، صفحة 91)**

22. إن أدوات الإنتاج القديمة تحتاج إلى إعادة تجديد من خلال استثمار منطقي للآلات الحديثة تتماشى وتطورات العصر.
23. مقارنة مع القطاع الخاص والذي يعتبر حديث النشأة في أغلب مؤسساته، هذا ما ترك أدوات الإنتاج نسبيا حديثة، لكن مع هذا الاستخدام تكنولوجيا عالية، كما أن الصيانة لا تستخدم بمعايير حديثة.
24. إن التموين بالماء حسب الدراسة التي أجراها الديوان الوطني للإحصاء على فرع الصناعات الغذائية سنة 2003 دون المستوى لأكثر من 72% للطاقة الكامنة للإنتاج، إلى جانب العطل والانقطاع في التيار الكهربائي، والذي يؤدي حسب نفس الدراسة إلى ضعف الإنتاج، إلى جانب 57% من الطاقة الكامنة للإنتاج عرفت التوقف بسبب قدم الآلات في القطاع العام، وضعف الصيانة من طرف القطاع الخاص، هذا العطب أدى إلى 6 أيام توقف عن الإنتاج بـ 35% من المؤسسات، و 30 يوم توقف الإنتاج بـ 7% من المؤسسات خلال عام 2003 وهذه من بين الصعوبات التي تواجه هذه المؤسسات في القطاع الخاص وأكثر حدة في القطاع العام. **(فوزي عبد الرزاق، الأهمية الإقتصادية والإجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، 2007/2006، صفحة 215)**

ثالثا: موقع الصناعات الغذائية من نسب الترابط الأمامي والخلفي لفروع الاقتصاد الوطني

تعتبر الصناعات الغذائية تعتبر من الصناعات ذات النسب المرتفعة للترابط الخلفي والأمامي، كونها تحصل على منتوجات الصناعات الأخرى، كصناعة التعليب بشتى أنواعها، صناعة التعدين، صناعة الورق، الصناعات الكيمياوية ... إلخ، وهذا من أجل إنتاج منتوجات الصناعات الغذائية، ويمكن أن تتم المساهمة من الفروع الصناعية الأخرى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فقطاع الصناعات الكيمياوية على سبيل المثال يساهم مساهمة غير مباشرة، وذلك في تحديد الكميات والمقادير المناسبة لإنتاج سلعة غذائية معينة، فهذا يتطلب خامات من الحديد والغاز و الطاقة الكهربائية... إلخ، وبالتالي تكون قد ساهمت في تزويد الصناعات الغذائية

بنسب مختلفة من التجهيزات، كما أن هذه القطاعات تحتاج إلى سلع غذائية جاهزة، للقوة العاملة في هذه القطاعات حتى تمكنها من الاستمرارية في النشاط الإنتاجي، وهذا يشكل بما يسمى التشابك القطاعي من خلال مدخلات ومخرجات لكل فرع من فروع الاقتصاد الوطني، ومن خلال الجدول الذي يوضح نسب الترابط الخلفي والأمامي للصناعات الغذائية الجزائرية لسنة 1998 نتعرف على مدى درجة هذا الترابط مع فروع الاقتصاد الوطني. **(كنية عبد الحفيظ، 2012، صفحة 92)**

والجدول التالي يوضح نسب الترابط الأمامي والخلفي لفروع الاقتصاد الوطني. **(فوزي عبد الرزاق، الأهمية الإقتصادية والإجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، 2007/2006، الصفحات 208-209)**

جدول 15 يمثل: نسب الترابط الأمامي والخلفي لفروع الإقتصاد الوطني

الفروع	معامل الترابط الأمامي	معامل الترابط الخلفي	المجموع
الصناعات النسيجية	0.415	0.765	1.18
الصناعات الغذائية	0.186	0.575	0.761
صناعة الصلب والحديد	0.364	0.626	0.99
صناعة الورق والخشب	0.251	0.608	0.859
الصناعات الكيمياوية	0.678	0.581	1.259
الأشغال البترولية العمومية	0.689	0.575	1.264
الفنادق والمقاهي	0.030	0.477	0.507
البناء والأشغال العمومية	0.201	0.372	0.573
مواد البناء	0.027	0.399	0.426
المناجم والمحاجر	0.892	0.408	1.3
المحروقات	0.008	0.331	0.339
النقل والمواصلات	0.125	0.285	0.41
الماء والطاقة	0.180	0.228	0.408
الزراعة والغابات	0.495	0.235	0.73
التجارة	0.547	0.333	0.88
الخدمات المقدمة للمؤسسة	0.121	0.685	0.806
الخدمات المقدمة للعائلات	0.529	0.115	0.646

المصدر: منشورات وزارة الصناعة 1999

إن ما يوضحه الجدول من نسب الترابط الأمامي و الخلفي الفروع الاقتصاد الوطني يبرز مساهمة الصناعات الغذائية في التشابك الفرعي حيث كانت متوسطة عموما وشكلت في المجموع نسبة 76% من مجموع نسب الارتباطات الخلفية الأمامية، وان مقارنتها ببعض فروع الاقتصاد الوطني، كالمواد الكيميائية، صناعة الورق، الخشب، مواد البناء، والنسيج، أي فروع الصناعات الخفيفة، نجد أنها احتلت المرتبة التاسعة، ويرجع هذا الضعف كما هو موضوع في الجدول إلى مساهمة الارتباط الأمامي الذي سجل نسبة تعتبر ضعيفة تمثلت في 18.6% مقارنة بمساهمة الارتباطات الخلفية والتي بلغت 57,5%.

بما أن هذه الصناعة ارتباطاتها الأمامية مع الفروع الاقتصادية الأخرى تمثل تزويدها بالسلع الغذائية لسد حاجيات القوة العاملة بهذه الفروع، إلا أنها تشكل نسبة ضعيفة لهذا النوع من الارتباط، هذا يدل على ضعف الإنتاج الصناعي الغذائي الموجه للاستهلاك، وان هذا العجز يغطي دائما عن طريق اللجوء إلى الاستيراد.

وترجع النسبة المعتبرة للقيمة المضافة للصناعات الغذائية وتشابك قطاع الصناعة إلى السياسات المطبقة في الآونة الأخيرة من طرف الدولة.

المبحث الثاني: الإصلاحات الهيكلية في التسعينات وأثره الهيكلي على فرع الصناعات الغذائية

ان الإرهاصات الاجتماعية والاقتصادية ازاء تحول العالم الى الاحادية القطبية، جعلت الجزائر في حالة ازمة متعددة الابعاد، خاصة مع الازمة البترولية نهاية الثمانينيات، وبداية التسعينيات، كل هذا ارغم السلطات العمومية على التفكير في اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، من أجل بناء توجه ايديولوجي واقتصادي مرن، ويمكنه مواكبة متطلبات النظام العالمي الاقتصادي الجديد، ناهيك عن ثقل كاهلها بأزمة المديونية في تلك المرحلة، وعليه، وتحت توصيات صندوق النقد الدولي والعديد من الخبراء في تلك المرحلة، تبنت الجزائر برامج شمولية كانت حاسمة في التأثير في النسيج الاقتصادي والاجتماعي، وفي المطالب التالية نحاول تسليط الضوء على اهم محورين، ألا وهما: التشغيل، وفرع الصناعات الزراعية والغذائية.

المطلب الاول: الاصلاحات الهيكلية في التسعينيات

إن الازمة البترولية في سنة 1986 أجبرت الجزائر على الدخول في برنامج تصحيحي هيكلي، في ظل واقع يتميز بانخفاض في قيمة العملة الوطنية، وارتفاع في معدلات الفائدة، ارتفاع في معدل التضخم، وأزمة في السيولة، هذا الواقع الذي بسببه أغلقت العديد من المؤسسات العمومية الاقتصادية أو تمت خوصصتها. أن التصحيحات الهيكلية التي اتبعتها الجزائر بعد ارهاصات الازمة البترولية جعلتها تبني صناعتها المستقبلية على أنقاض النسيج الصناعي القديم، وذلك باتباع برنامج تصحيحي صارم. (صيفي وليد، 2019/2018، صفحة 125)

الفرع الأول: أهم القوانين الصادرة في هذه الفترة

كما أن التصحيحات الهيكلية في الجزائر ترجمت في اعادة هيكلة الطلب الكلي، عن طريق التأثير في المجمعات النقدية الوطنية، وكذا التركيز على سياسة انفاقية في اطار تقليص دول الدولة المباشر في الاقتصاد، وفي السنوات الموالية تقرر الآتي:

- في سنة **1990** صدر قانون الاصلاحات الاقتصادية وفتح المجال لاقتصاد السوق، وهذا وفق القانون رقم (90-10) بتاريخ 14 أفريل 1990 نسبة لقانون النقد والقرض.
- في سنة **1991** اعتمدت السلطات العمومية على قانون يخفض من احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وفتح المجال للقطاع الخاص.
- في سنة **1993** تم وضع قانون الاستثمارات الذي يحرر المبادرات الفردية بمرسوم رقم (93-12) ، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، وخلق وكالة ترقية ودعم الاستثمار APSI.

- في سنة **1994** تم اعتماد اطار تشريعي يسمح بخوصصة المؤسسات العمومية.
- في سنة **1995** تم اقرار مرسومين تنظيميين: فالأول: يتميز بخوصصة المؤسسات الاقتصادية، أما الثاني: يتمثل في تسيير رؤوس الأموال للدولة

ومن خلال المراسيم والقوانين السابقة الذكر، الخاصة بالاصلاحات يمكن القول، أن الدولة الجزائرية كانت عازمة على التوجه التدريجي الى اللامركزية الاقتصادية. **(فوزي عبد الرزاق، الأهمية الإقتصادية والإجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، 2007/2006، صفحة 156)**

نظرا للوضع الاجتماعي والأمني المتزعزع في الفترة ما بين 1989 الى غاية 1999 عانت الجزائر كثيرا، أولا حالة مخاضها الاجتماعي ، وفتح المجال أمام التعددية الحزبية، الذي كان له أثر بالغ على المجتمع الجزائري، الذي ألف مبدأ الحزب الواحد والإيديولوجيا الواحدة، وثانيا حالة مخاضها الإقتصادي، إذ أن الظروف الدولية الحاسمة، مع توجه العالم الى الأحادية القطبية صار لزاما على الجزائر أن تنتهج مبادئ النظام الاقتصادي الدولي، ألا وهو تحرير الأسواق. وبعد سنة 1999 بدأت بوادر العمل الجاد تأتي ثمارها، كما تم اصدار عدة قوانين تنظيمية هامة، نذكر أهمها:

- في سنة 1999 تم إنشاء وزارة المساهمة والاصلاحات.
- ظهور القانون التوجيهي سنة 2001 من أجل ترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة، المادة (18-01) التاريخ: 2001/12/12.
- ظهور عدة قوانين ونصوص قانونية متعلقة بالخوصصة وإدارة القطاع العمومي والاستثمارات.

كما تم تأسيس الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات بأمر تنظيمي رقم (1-3) في تاريخ: 2001/08/20 والتي اعتبرت امتداد غير مباشر لسابقتها APSI . كما تم تأسيس المجلس الوطني للاستثمارات (CNI) وفق المرسوم التنفيذي رقم (1-281) في تاريخ: 2001/09/24، ودوره يتمثل في منح المستثمر امتيازات لم تكن موجودة سابقا في القانون القديم للاستثمارات، وهذا المجلس مرؤوس من قبل رئيس الحكومة. **(فوزي عبد الرزاق، الأهمية الإقتصادية والإجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، 2007/2006، صفحة 156)**

كما أن السلطات الجزائرية منذ 2002 خصصت رأس مال معتبر نسبيا لدعم الاستثمارات، يهتم بالاستثمارات الخاصة بالهياكل الخارجية، أين تتمركز أغلب الاستثمارات غير الساحلية، والتي تتكفل الدولة هنا

بتكاليف: الغاز، الكهرباء، الماء، الطرقات وأغلب البنى التحتية، والقانون الجديد للاستثمارات قد عمل على تغيير نظام الامتيازات المخصصة للمستثمرين، حيث اعتمد أسلوبين:

1. الأسلوب العام

حيث تم وضع حد لبعض الامتيازات والتي تعمل للاساءة والاضرار بالمنافسة.

2. الاسلوب الاستثنائي

والذي تكون مدته أطول (10 سنوات بدلا من 5 سنوات)، حيث يسمح بالاعفاء الكامل من كل انواع الضرائب، بما في ذلك الضريبة على العائد الاجمالي (IRG)، وحسب وزارة المساهمة والاصلاحات فإن أكثر من 90% من المستثمرين على المستوى الوطني مؤهلين لهذا الأسلوب، وهو يعتبر دعما أساسيا ومهما للاستثمارات.

كما في شهر أوت من سنة 2002. تم تقديم مرسوم تنظيمي بعد المصادقة عليه من طرف الغرفتين (البرلمان–مجلس الأمة)، والذي يخص عملية الخوصصة، وتسيير المؤسسات العمومية مع الأخذ في الحسبان مساهمة الخواص –المحليين والأجانب–، حيث في النصوص السابقة فان الشركاء والمتعاملين لا يعرفون بالتحديد أين يتوجهون، أما بفضل المرسوم التنظيمي الخاص بالخوصصة والذي أعطى الصلاحية لإدارة المؤسسة وهي المحور الوحيد لهذه العملية.

في مرحلة الاصلاحات الهيكلية أيضا، كان هناك تجمع لحوالي 1400 مؤسسة عمومية في الجزئر، تجمعت في مجموعة متماسكة، وتوجد على رأسها شركات التسيير والمساهمة SPG، والتي كلفت بتنظيم سياسات الخوصصة والشراكة، حيث تمت في بعض المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع الصناعي، مثل مؤسسة الحديد والصلب، ومؤسسة منظفات الجزائر، كما حاولت الدولة أن تعمل على رسم برنامج طموح من أجل تأهيل المؤسسات وخاصة في القطاع الصناعي، في ظل التوجه الاقتصادي الجديد، من منطلق أن الجزائر خلال مسيرتها التنموية قد عملت على إرساء قاعدة صناعية منذ الاستقلال. **(فوزي عبد الرزاق، الأهمية الإقتصادية والإجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، 2007/2006، صفحة 157)**

يضم القطاع العمومي لفرع الصناعات الغذائية 11 مؤسسة موزعة عبر التراب الوطني، وهذا من أجل تلبية الحاجيات الوطنية من الاستهلاك، وهي موزعة كما يلي:

- خمس مؤسسات تابعة لمؤسسة **الرياض ERIAD** ، وهي موزعة حسب الولايات التالية: سطيف، الجزائر، قسنطينة، تيارت، سيدي بلعباس، وهي مسؤولة عن تحويل القمح الصلب واللين وتوزيع المنتوجات التالية: السميد، الفرينة، العجائن الغذائية، الكسكس، بسكويت، خميرة. وهي ذات استهلاك واسع بالجزائر.
- المؤسسة الوطنية للمواد الدسمة **ENCG** ، وهي متواجدة بالجزائر العاصمة، والمسؤولة عن تزويد السوق بالزيوت والصابون والزبدة النباتية (المارغارين).
- المؤسسة الوطنية للسكر **ENASUCRE**، والمتواجدة فروعها في قالمة وخميس مليانة.
- ثلاث مؤسسات لإنتاج المياه المعدنية **EMAL , EMIB, EMIS**: والتي تتواجد مقراتها في الجزائر، باتنة وسعيدة، وهي مسؤولة عن انتاج المياه المعدنية والغازية والمشروبات الكحولية، لكن في سنة 1998 اجتمعت هذه المؤسسات في مجمع واحد، هو مجمع مشروبات الجزائر.
- الشركة الوطنية للتبغ والكبريت **SNTA**، مقرها بالجزائر العاصمة وهي مسؤولة عن انتاج التبغ والكبريت.

الفرع الثاني: مؤسسات القطاع العام بعد اعادة الهيكلة

بعد سنة 1996 تمت اعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام، بما فيها مؤسسات فرع الصناعات الزراعية الغذائية، وأوكلت مهمة تسيير فرع الصناعات الزراعية الغذائية الى مجمع (هولدينغ) فرع الصناعات الزراعية الغذائية، وتم تقسيمه الى فرعين:

أولا: مجمع الصناعات الغذائية القاعدية

ويشمل هذا الفرع مايلي:

1. فرع الحبوب

ويشمل وحدات الانتاج ، والمتمثلة في رياض الجزائر، رياض سطيف، رياض قسنطينة، رياض تيارت، رياض سيدي بلعباس.

2. فرع الحليب

ORLAC، ORELAIT ، OROLAIT ، وهي عبارة عن دواوين تعمل على انتاج الحليب ومشتقاته، والقيام بعملية توزيعه.

3. فرع النباتات

انتاج المواد الدسمة ENCG، وتحويل السكر ENASUCRE، وصناعة التبغ SNTA.

ثانيا: مجمع الصناعات الغذائية الفرعية:

1. فرع المشروبات

EMAL، EMIB، EMIS

2. فرع الدواجن

ORAC، ORAVIE، ORAVIO

3. فرع التبريد:

ENAFROID. **(فوزي عبد الرزاق، الأهمية الإقتصادية والإجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، 2007/2006، صفحة 163)**

وبالنظر الى جهود الدولة الجزائرية في اعادة هيكلة فرع الصناعات الزراعية الغذائية، تبقى النتائج الأولية غير كافية لتغطية احتياجات المواطنين، والحفاظ على الأمن الغذائي في مستواه الطبيعي، وبالرغم من الاهداف المرجوة والطموحة، يبقى تحقيقها مرهون بالمتغيرات الداخلية (les variables endogènes)، أكثر منه بالمتغيرات الخارجية (les variables exogènes). والمطلب الثاني يبين لنا أهم الأهداف التي كانت تبغي اليها تلك الاصلاحات.

المطلب الثاني: المحاور الكبرى لأهداف الاصلاحات الهيكلية

ان أي استراتيجية تنمية في بلد ما ينبغي أن تتبع أهدافا هيكلية محددة، مثل حالة الجزائر هنا، فالسلطات العمومية ارتأت الأهداف الهيكلية التالية.

الفرع الأول: الأهداف الهيكلية الكلية (macro-économique)

على المستوى الكلي، كانت توجيهات وزارة الصناعة ترمي الى:**(Oukaci née laceb, 2014, p. 163)**

1. إعداد سياسات صناعية بالتعاون مع الاقسام القطاعية

بالنظر الى الفرص المتاحة –وطنيا أو عالميا– ، وكانت السياسات الصناعية بمثابة قاعدة لبرامج الدعم والتحفيز القطاعي.

2. الوضع قيد التنفيذ برنامج إعادة تأهيل المؤسسات ومحيطها.

3. الوضع قيد التنفيذ برنامج تحسيسي واتصالي

يسمح بتعريف واضح للسياسة الصناعية، وبرنامج اعادة التأهيل على المستوى الكلي يتمحور حول جودة الحوكمة في نقطتين:

أ. جودة الادارة الشاملة ، وجودة المرونة ورد الفعل (القدرة على التجاوب السريع مع تغيرات المحيط).

ب. جودة النظام الاجمالي (الجودة القطاعية)

4. تأهيل المؤسسة الجزائرية بـ:

25. التخلي عن النشاطات الزائدة وغير ذات مردودية.
26. التركيز على المهن القاعدية.
27. تشجيع فكرة انشاء فروع للمؤسسات الكبرى (تشجيع المقاولة من الباطن، المناولة، تفكيك نشاطات المؤسسات الكبيرة والمجمعات...) كل هذا من أجل مرحلة لاحقة للخوصصة.
28. تشجيع الشراكة والاستثمار.

5. تأهيل محيط المؤسسات الاقتصادية بـ:

29. تأهيل المحيط المالي، مراقبة الجودة مراقبة المناطق الصناعية ، توحيد المعايير (standardization)
30. تكييف وادماج دور الادارات الوصية على القطاعات
31. مرافقة الجمعيات المهنية في مجهوداتها لإعادة الهيكلة. (صيفي وليد، 2019/2018، الصفحات 130-129)

الفرع الثاني: الأهداف الهيكلية البينية (méso économique)

ان برنامج اعادة التأهيل يفرض وجود شركاء مهيكلين، أو ما يعرفون باسم مؤسسات المرافقة، مهمتها مرافقة مجهودات اعادة الهيكلة ، كالتالي:**(Oukaci née laceb, 2014, p. 155)**

32. مؤسسات أرباب العمل والمهنيين للقطاع الصناعي
33. مؤسسات شبه عمومية
34. معاهد ومراكز الموارد التكنولوجية والتجارية
35. منظمات التكوين المتخصص
36. البنوك والمؤسسات المالية
37. منظمات تسيير المناطق الصناعية

كذلك تأهيل المحيط بواسطة تقوية هياكل الانطلاق (الاقلاع الصناعي)، من أجل المساهمة في تحسين التنافسية بالنشاطات القطاعية التالية:

38. التكوين والمنهجية في تحقيق المشاريع
39. المنهجية في تقييم ومتابعة مخطط اعادة التأهيل
40. المرافقة في أثناء إعادة التأهيل
41. تحديد وتشخيص وتأهيل المحيط والمؤسسات الحالية
42. اقتراح ودراسات الجدوى الاقتصادية للهياكل الصناعية الجديدة
43. مرافقة تجسيد الهياكل الصناعية الجديدة.

الفرع الثالث: الأهداف الهيكلية الجزئية (micro économique)

ان برنامج اعادة التأهيل يختلف حسب الحاجة الاستراتيجية، بين سياسات ترقية الاستثمار، أو سياسات الحفاظ على المؤسسات الاقتصادية التي تواجه صعوبات تنظيمية ومالية، وينبغي على السلطات العمومية أن تسعى دائما وباستمرار الى التحسين المستمر ، التوقع، والتصحيح لنقاط الضعف التي تتميز بها المؤسسة الجزائرية، من أجل إدماجها في برنامجها الوطني التنافسي، وذلك باتباع المحاور التالية: **(Oukaci née laceb, 2014, p. 154)**

44. تحسين تنظيم المؤسسة الجزائرية عن طريق المرافقة والمتابعة، والاستخدام المكثف لتكنولوجيا الاتصال.
45. التركيز على العالمية، وفكرة تصدير المنتجات المحلية
46. الحفاظ على تأهيلية الموارد البشرية وتكيفها مع طلب المؤسسات للعمل
47. تطوير وتحديث المؤسسات والبنى التحتية التي من شأنها تحسين منتوجات المؤسسة الجزائرية.
48. تحسين المحيط المؤسساتي الذيي يعتبر محورا جوهريا في عملية اعادة التأهيل على المستوى الجزئي.

المطلب الثالث: تطور إحصائيات مؤسسات الصناعات الغذائية لفترة الدراسة

ان ما يجري في مؤسسات فرع الصناعات الغذائية خلال فترة الدراسة غير نموذجي، خاصة بين 1999 و 2004، حيث تدنى مستوى الانتاج، وهذا بخصوص جزء كبير من المؤسسات العمومية الاقتصادية، نظرا لكونها لم تكن مهيئة للانفتاح الاقتصادي الى جانب انها لم تترك المجال في هذا الفرع للقطاع الخاص، نظرا للدعم الذي تتلقاه من طرف الدولة، حتى لو نجحت مجموعة من الخواص في هذا الفرع باتباع الشراكة، كما هو الحال بالنسبة لمؤسسة "جرجرة" مع "دانون" والمختصة في انتاج الحليب ومشتقاته. **(فوزي عبد الرزاق،**

الأهمية الإقتصادية والإجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، 2007/2006، صفحة 162)

الفرع الأول: تطور انتاج القطاع الخاص مقارنة بالعام لذات الفترة

كما يتميز القطاع العام في مجال الصناعات الغذائية بمؤسسات غير قادرة على مواكبة التطورات الجديدة، نتيجة لتراكم نتائج النظام الاقتصادي السابق، من مديونية معتبرة، وبطالة مقنعة، ونقص في الانتاجية، الى جانب غياب جزء كبير من حصص هذه المؤسسات في السوق، أنظر الجدول التالي:

جدول 16 يمثل: تطور انتاج القطاع الخاص بالمقارنة مع القطاع العام في الصناعات الغذائية في الجزائر للفترة

الوحدة= مليون دينار

السنوات	91 9 9	02 0 0	12 0 0	22 0 0	32 0 0	42 0 0	52 0 0
ق. العام	319990	6187720,	717013	3151131,	6128694,	5114863,	3101494,
ق الخاص	7225106,	9246607,	9280299,	9313774,	633919	1370841,	6401919,
المجموع	7425009,	5434328,	9450436,	1464906,	6467890,	7485704,	450341
السنوات	62 0 0	72 0 0	82 0 0	92 0 0	02 0 1	12 0 1	
ق. العام	396496,	799978,	3107866,	011251	811894	2143147,	
ق الخاص	042911	6471215,	9499556,	3574201,	862747	5680999,	
المجموع	3525606,	3571194,	1607423,	3686711,	674642	6824146,	

المصدر:

Evolution annuelle des principaux paramètres du secteur industriel Evolution de la production brute par secteur d'activité et par secteur juridique (1999-2011);Collections Statistiques N° 174/2012 - Série E : Statistiques Economiques N° 70 .ONS .La Direction Technique Chargée des Statistiques d'entreprises et du Suivi de la Conjoncture. p39

في الجدول أعلاه، نلاحظ في سنة 1999 (بداية حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة)، أن انتاج القطاع العام في جميع شعب الصناعات الزراعية الغذائية تراكميا يقارب الـ 200 مليار دينار، في حين أن القطاع الخاص، وبنفس المعايير كان قد بلغ عتبة الـ 225 مليار دينار، وهي قفزة نوعية للقطاع الخاص، الذي يعتبر محرك التنمية الاقتصادية، خاصة في قطاع استراتيجي يتعلق بالأمن الغذائي، وهي نتائج مباشرة بعد بدأ الدولة الجزائرية في انشاء مؤسسات دعم الاستثمار الخاص لمدة لا تتجاوز بضع سنوات، هذا من جهة، أما من جهة أخرى وبملاحظة الارقام المطردة مع الزمن، يستمر نمو القطاع الخاص في الانتاج ليبلغ سنة 2011 قيمة الـ 680 مليار دينار جزائري مقارنة بالقطاع العام الذي انخفض الى عتبة الـ 143 مليار دينار.

الفرع الثاني: تطور مؤسسات القطاع الخاص لذات الفترة

وفي المقابل، شهد عدد المؤسسات التي تنشط في فرع الصناعات الزراعية الغذائية، لا سيما تلك التابعة للقطاع الخاص تطورا ملحوظا يبرزه الجدول الموالي:

جدول 17 يمثل: تطور عدد الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر (2004-2012)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
العدد	13673	14117	15290	16109	17045	17679	18394	22750	23555

المصدر: ذهبية لطرش، "**واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد رقم: 15-2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، ص196.

انتقل عدد المؤسسات الاقتصادية الناشطة في فرع الصناعات الزراعية الغذائية من 13673 مؤسسة في سنة 2004 الى أكثر من 23550 مؤسسة في 2012، علما أنه سجل معدل نمو بـ 11% في سنة 2010، و 26% سنة 2011. وهي تشكل 25% من النسيج الاجمالي للمؤسسات الصناعية، مقابل (10-20%) في دول حوض البحر الابيض المتوسط، وترتفع في مصر الى 30%، علما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تسيطر على 87% من الحصة السوقية، في حين تسيطر 5 مجمعات كبرى هي: Giplait ; Cevital ; Danone ; Cogral ; Soummam على 13% من الحصة السوقية. وقد جاء ذلك كنتيجة للاجراءات والتحفيزات المقدمة للقطاع الخاص بعد اعتماد قانون الخوصصة والتخفيضات الجبائية والجمركية، والامتيازات المتضمنة في قوانين الاستثمار، التي سمحت باندماجه في مجال الاستثمار.

كما يسيطر على فرع الصناعات الغذائية خمس أنشطة رئيسية تشكل ما يقارب 69% من إجمالي المشاريع المصرح بها في الفرع، تتوزع كما يلي: المخابز (27.5%)، المطاحن (13.5%)، إنتاج وتحويل الحليب (12.8%)، أنشطة تعليب المنتجات الغذائية والمشروبات الغازية (7%) .(**فوزي عبد الرزاق، الأهمية الإقتصادية والإجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، 2007/2006، صفحة 197**)

أنظر في الجدول الموالي، مساهمة كل من القطاعين الخاص والعام في الصناعات الزراعية الغذائية في القيمة المضافة الاجمالية للفترة:

جدول 18 يمثل: هيكلة القيمة المضافة خارج المحروقات حسب قطاع النشاط وحسب القطاع القانوني للفترة أعلاه

القطاعات	2009		2010		2011	
	ق عمومي	ق خاص	ق عمومي	ق خاص	ق عمومي	ق خاص
	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)
مياه وطاقة	100	0	100	0	100	0
مناجم ومحاجر	89	11	87,7	12,3	88,8	11,2
I.S.M.M.E.E.	91,8	8,2	91,7	8,3	91,8	8,2
مواد البناء	46,5	53,5	46,8	53,2	45,8	54,2
كيمياء وبلاستيك	34	66	32,4	67,6	29,9	70,1
ص غذائية	13,7	86,3	12,9	87,1	13,8	86,2
نسيج	15,9	84,1	15,5	84,5	13,8	86,2
جلود وأحذية	11,7	88,3	11,5	88,5	10	90
خشب وورق	49,6	50,4	49,3	50,7	48,5	51,5
صناعات متنوعة	95,8	4,2	95,4	4,6	95,6	4,4
المجموع	54,5	45,5	52,9	47,1	53,1	46,9

المصدر:

L'activité industrielle 2009-2011, **« collections statistiques N 174/2012 ; serie E : statistiques economiques N70 »** ; office nationale des statistiques, alger 2012 ; p 18

ان القيمة المضافة الاجمالية (للصناعات خارج المحروقات) تجاوزت 616.7 مليار دينار جزائري في سنة 2010، الى 663.3 مليار دينار جزائري في سنة 2011، بنسبة زيادة ايجابية تقارب 7.5%.

وبالنظر الى مرجعية سنة 1989، فالقيمة المضافة خارج المحروقات بلغت في ذات السنة نسبة مساهمة للقطاع العام حوالي 74% ، والقطاع الخاص 26%. أما في سنة 2011 تراجعت معطيات القطاع العام خارج المحروقات الى مساهمة في القيمة المضافة بـ 53.1% ، في حين بلغ القطاع الخاص نسبة مساهمة اجمالية في بناء القيمة المضافة الى 46.9%، وهي نسبة تكاد تبلغ النصف. كان هذا في اجمالي القطاعات المذكورة اعلاه، أما فيما يخص الصناعات الغذائية فالارقام أكثر من ايجابية، وبينت حقيقة نتائج تدخل الدولة الهيكلية على مر السنوات السابقة، و كيف أن الصناعات الغذائية صنعت الفرق عن طريق القطاع الخاص.

المطلب الرابع: البرامج التكميلية للتشغيل في الجزائر

استمرت الدولة الجزائرية في برامجها الإصلاحية الهيكلية والاجتماعية على الصعيدين كالتالي:

أولا: برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004):

خصصت الدولة غلافا ماليا قدره 525 مليار دينار على مدى أربع سنوات، للتخفيف من الوضعية الاجتماعية المتردية الناتجة عن الاصلاحات الاقتصادية الكلية، وكان لهذا البرنامج أثرا إيجابيا على سوق العمل، مما أدى الى تقليص معدلات البطالة، كما في الجدول التالي: **(بريش عبد القادر و بغداوي جميلة، صفحة 168)**

جدول 19 يمثل: تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة المذكورة

السنة	2000	2001	2003	2004
البطالة%	28.89	27.3	23.72	17.65

المصدر: بريش عبد القادر، بغداوي جميلة، **"تحليل وضعية التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في ظل الانفتاح التجاري"**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الرابع عشر، ص 168.

أنظر أيضا: الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، نشرة 2005، ص11.

بالنظر الى الجدول أعلاه، فالجزائر و في ظرف 4 سنوات استطاعت تخفيض نسب البطالة في المجتمع، من حوالي 29% الى حوالي 18% ، وهي نسب مبشرة من جهتين، نجاعة السياسات الاجتماعية من جهة، وامتصاص البطالة من جهة أخرى.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

يهدف هذا البرنامج الى استكمال المشاريع التي انطلقت في البرنامج الأول، رصد له 4200 مليار دينار، وقد مكن من استحداث مليوني منصب عمل بمختلف أنواعها لإمتصاص العرض الزائد من قوة العمل في السوق، وذلك ما أدى الى الانخفاض الملموس في معدلات البطالة كما يظهر الجدول التالي: **(الديوان الوطني للإحصاء الجزائر، نشرة 2005، صفحة 11)**

جدول 20 يمثل: تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة المذكورة

السنة	2005	2006	2007	2008
البطالة%	15.30	12.30	13.80	11.30

المصدر: بريش عبد القادر، بغداوي جميلة، المرجع السابق، بالنظر الى احصائيات الديوان الوطني للاحصاء على سبيل المقارنة.

من خلال هذا البرنامج تقلصت معدلات البطالة بعدما كانت 17.65% سنة 2004، لتصل الى 12.30% سنة 2006، وذلك بخلق 626380 منصب عمل دائم، و186850 منصب عمل مؤقت، لتصل النسبة الى 11.30% سنة 2008.

ثالثا: برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

خصص لهذا البرنامج مبلغ 21214 مليار دج، ، ويشمل شقين اثنين:

1. استكمال المشاريع الجاري انجازها، على الخصوص في قطاعات السكة والطرق والمياه، بمبلغ 9700 مليار دج.
2. انطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج، ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال انشاء مناطق صناعية، والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية التي قد تصل الى 300 مليار دج لنفس الغرض. وفي نفس السياق، تخصيص أكثر من 2000 مليار دج للتنمية الصناعية من القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية، وكذا تحديث المؤسسات العمومية.

والجدول الموالي يوضح انعكاس المخطط الخماسي للفترة المعنية على معدلات البطالة لنفس الفترة: **(بريش عبد القادر و بغداوي جميلة، صفحة 169)**

جدول 21 يمثل: تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة المذكورة

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البطالة %	10.2	10.0	10.7	9.7	9.3	10.6

المصدر: بريش عبد القادر، بغداوي جميلة، المرجع السابق، ص 169، بالنظر الى بيانات وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، والديوان الوطني للاحصاء لنفس الفترة.

بالنظر الى الاحصائيات اعلاه، يكفي ان نقارن ما بين سنة 2000، وسنة 2014 من السياسات الاجتماعية والهيكلية الجزائرية، لنعرف أن معدلات البطالة في الجزائر انخفضت بحوالي 19% اجمالا، لتصل الى ادنى مستوياتها وهي 10.6%. هذا يعكس مدى نجاح السياسات الجزائرية في ذات الموضوع، والتي حاربت على عدة جبهات : أمنية، اجتماعية، واقتصادية لبلوغ درجات الرفاهية لهذا المجتمع.

ينبغي الاشارة فقط، الى الاحصائيات العامة حول البطالة وتطورها المتناقص، ليس الأمر راجع فقط الى البرامج/السياسات الاجتماعية التي تبنتها الجزائر في انتهاج الحلول من ناحية الطلب الكلي فقط، أي من ناحية الانفاق العام كما نعرفها، ولكن الامر منوط أكثر بتلك السياسات الهيكلية الصناعية اتجاه صناعات بعينها، وينبغي ان نسلط الضوء على القطاعات خارج المحروقات، وبالاخص على فرع النشاط للصناعات الزراعية الغذائية، ونحاول دراسة مدى مساهمته في امتصاص البطالة، والمطلب التالي نحاول ابراز اهم معالم المساهمة لذات الفرع.

خلاصة الفصل الثاني

من هذا الفصل تبين أنه رغم توفر الظروف الطبيعية خاصة المنتوجات الفلاحية الخام في الجزائر، تبقى هذه الأخيرة محتلة لذيول الترتيب في العديد من المنتوجات الزراعية الغذائية، سواء كانت ذات الأصل الحيواني أو النباتي، والملاحظ في سياق هذا الفصل نجد أن السلطات العمومية لم تدعم التصدير لهذه المنتوجات، ناهيك عن التسهيلات الجبائية والضريبية المؤطرة لهذه النشاطات الناشئة، بالمقارنة مع بعض الدور العربية الإفريقية، بالرغم من الثروة الطبيعية للجزظائر مقارنة بهم، نجد هذه الدول متفوقة في مجالي الإنتاج والتصدير، إذ يبقى الكثير من العمل ينتظر السلطات العمومية لتحريك عجلة النمو في نشاطات الصناعات الزراعية الغذائية.

في حين تميزت مرحلة نهائية الثمانينات وبداية التسعينات ببرامج تصحيحية هيكلية على مستوى كامل الإقتصاد الوطني الجزائري، وهذا إستدعى أخذ العديد من السنوات، ودفعت الجزائر خلالها فواتير إقتصادية وإجتماعية ضخمة.

وبخصوص الصناعات الزراعية الغذائية للفترة هيمنت على ما نسبته من هذا السوق عتبة 13% خمس مجمعات كبرى، أما 87% فكانت من نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما النشاطات الغالبة فكانت كالآتي: المخابز 27.5%، المطاحن 13.5%، إنتاج وتحويل الحليب 12.8%، تعليب المنتجات الغذائية والمشروبات 7% من إجمالي النشاطات في مجال الصناعات الزراعية الغذائية لحد الساعة.

أما في مجال التشغيل فالجزائر إعتمدت على التشغيل المباشر أولا والمتعلق خصوصا بالسياسات الإجتماعية كتشغيل الشباب والإدماج المهني ... إلخ، وكذا التشغير غير المباشر وهي السياسات الصناعية بنوعيها الأفقي والعمودي، والمساهمة في خلق وتسيير المؤسسات الإقتصادية والخالقة لمناصب الشغل فيما بعد.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

تعتبر الصناعات الغذائية خليطا من الأنشطة المختلفة من الزراعة والصيد والصناعة، التي توفر المواد الأولية كي تقوم بالتحويل والتغليف، وتضمن اخيرا التوزيع للمنتج الغذائي، ويلعب هذا القطاع دورا هاما وحيويا في الاقتصاد الوطني، لأنه يعمل على تحقيق النمو الصناعي، اضافة إلى كونه المنقذ وأداة التقييم والضبط للإنتاج الزراعي في القطاع الأولي، حيث مخرجاته هي مدخلات لهذا الأخير، وهو ايضا مصدر هام للعملة الصعبة وقناة للتصدير، كما يستقطب اليد العاملة ويحقق خلق مناصب شغل، التي تعتبر مفتاحا لحل أزمة البطالة وفي الوقت نفسه محركا للطلب عن طريق الدخول الموزعة فيه، والتحديث الأولي في قطاع الصناعات الغذائية يؤكد الخصائص التجديدية والتنافسية وقوة الطلب على منتجاته وتحسين عوامل الطلب وسلسلة قطاع الصناعات الغذائية من الخلف والامام

إن فرع الصناعات الغذائية له مكانة متميزة بين القطاعات الاقتصادية الأخرى فهو يلعب دورا حيوي في تحريك الفروع الصناعية كالتعبئة التغليف والصناعات الهندسية والكيميائية الى جانب علاقته التشابكية مع القطاع الفلاحي، وتعتبر الصناعات الغذائية نتاج تقنية علوم الأغذية والعلاقات التي تربطها بعمليات التصنيع الغذائي، وتعد محليا وإقليميا وعالميا من اكبر الصناعات واهمها من حيث الاستثمارات او عدد المصانع خلال المدة الأخيرة على المستوى العالمي، بل انها من اسرع الصناعات نموا واتساعا بسبب الزيادة المضطردة في النمط الاستهلاكي الغذائي وتعدد رغبات المستهلكين

تلعب السياسة المالية من خلال سياسة الاتفاق العام دورا مهما في تحقيق تطور الصناعات الغذائية وبعد تقديم هذه الدراسة تم التوصل الى مجموعة نتائج منها ما هو متعلق ب الجانب النظري للموضوع ومنها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي الذي يخص برامج الإنفاق العام في الجزائر و أثرها على قطاع الصناعات الغذائية للفترة 2001-2016 كما تم اختبار الفرضيات الموضوعة مسبقا للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية كما نشير الى جملة من الاقتراحات و التوصيات و التي تأتي بناء على النتائج و النقائص والاختلالات التي جاء اكل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج دعم النمو الاقتصادي و برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي لم يستكمل في تطبيقه بعد عام من بدأ تنفيذه 2015 وهذا بسبب دمج البرامج الأربعة في برنامج واحد ألا وهو برنامج الاستثمارات العمومية.

نتائج الدراسة

يمتلك قطاع الصناعات الغذائية مكانة مهمة في الإقتصاد الجزائري، إذ يلعب دورا حيويا في تحريك الفروع الصناعية الأخرى، كما يعتبر هذا القطاع البديل للجزائر للخروج من تبعية المحروقات، لذلك عملت الدولة الجزائرية على تطوير قطاع الصناعات الغذائية منذ الإستقلال إلى يومنا هذا.

إن الجزائر تعتبر من بين الدول النامية التي مازالت منذ الإستقلال إلى يومنا هذا لم تبلغ مستوى تحقيق إكتفاءها الذاتي وهذا بشقيه الزراعي والصناعي، رغم الإصلاحات العديدة التي عرفها القطاع الزراعي والصناعي الغذائي.

ظلت الصناعات الغذائية في الجزائر تحتل المرتبة الثالثة بين الفروع الأخرى، أي يعد كل من البناء والأشغال العمومية والتجارة وهذا من حيث التشغيل أو من ححيث مساهمتها في الناتج الوطذني الخام أو القيمة المضافة، وتربطه علاقة قوية بالقطاع الفلاحي نظرا لقوة التشابك القطاعي لهذا الفرع، كما نستنتج أن قدرة القطاع الزراعي في تموين هذا الأخير ظلت دون المستوى المطلوب في تزويده بالمواد الخام الزراعية.

الإقتراحات

49. إعادة هيكلة الإنتاج الصناعي الغذائي بما يحقق التوسع في تصدير السلع الغذائية المنافسة للسلع الأجنبية في الأسواق الدولية، وترشيد الواردات وتحقيق التوازن قدر الإمكان.
50. النمو بالصناعات المحلية، والإرتقاء في مستوى ونوعية الإنتاج لزيادة مقدرتها التنافسية في السوق المحلي والخارجي.
51. ضرورة الإستفادة من الميزة النسبية التي تملكها الجزائر في بعض القطاعات كقطاع الفلاحة وبعض الصناعات الغذائية، من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.
52. عدم فرض الضرائب والرسوم على مدخلات فرع الصناعة الغذائية وبالخصوص المواد الأولية، مواد التعبئة والتغليف وكذلك الطاقة وهو ما يشجع المنتجين الخواص.
53. ضرورة إجراء الإصلاحات وإتباع سياسات إقتصادية فعالة تمكن من ترقية الصادرات خارج المحروقات وبالتالي إلغاء تبعية الإقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.
54. إعادة هيكلة الإنتاج الزراعي بما يحقق التوسع في تصدير السلع الزراعية المنافسة للسلع الأجنبية في الأسواق الدولية، وتحقيق فائض في الإنتاج الزراعي يمكن إستغلاله في مجال الصناعة الغذائية.

قائمة المصادر والمراجع

i. المراجع العربية

- **الكتب**

1. أيمن سليمان مزهرة. (2000). الصناعات الغذائية، جامعة البلقان التطبيقية. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
2. حامد عبد الله جاسم. (1975). الصناعات الغذائية، الطبعة الثانية، الجزء الأول. العراق: جامعة بغداد.
3. طارق إسماعيل كاخيا. (بلا تاريخ). مدخل إلى تكنولوجيا الزيوت والدهون والصناعات القائمة عليها. سوريا: الجمعية الكيميائية السورية.
4. عبد المجيد قدي. (بلا تاريخ). المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، دراسة تحليلية وتقييمية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
5. عز الدين فراج. (1997). الصناعات الغذائية في المصانع والمنازل والمدارس. القاهرة: دار الفكر العربي.
6. عيون عبد الكريم. (1985). جغرافية الغذاء في الجزائر. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
7. محمد ممتز الجندي. (1985). الصناعات الغذائية. القاهرة: مطبعة القاهرة.
8. يحي علي الدين حماد. (2007). تكنولوجيا التصنيع الغذائي والمشروعات الصغير، الطبعة الأولى. القاهرة، مصر: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع.

- **الرسائل الجامعية**

أ. أطروحة دكتوراه

9. صيفي وليد، (2019/2018)، أثر السياسات الصناعية على حجم وهيكل العمالة في القطاع، دراسة حالة الصناعات الزرعية الغذائية في الجزائر للفترة 1990-2013، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد صناعي، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة

10. فوزي عبد الرزاق. (2007/2006). الأهمية الإقتصادية والإجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية. الجزائر: جامعة الجزائر.

ب. شهادة الماجستير والماستر

11. أمل جميل عبد الفتاح سالم. (2000). دور جهاز مشروعات الخدمة الوطنية في الصناعة الغذائية، رسالة ماجستير. مصر: جامعة عين شمس.

12. بدر الدين زبيدي وآخرون. (2018/2017). إنعكاسات البرامج التنموية على النمو الإقتصادي في الجزائر، دراسة الفترة 2001-2016، شهادة الماستر، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات، شعبة العلوم الإقتصادية. الوادي، الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الإقتصادية: جامعة الشهيد حمه لخضر.

13. بولحفة عبد الله، و غمراني صالح. (2019/2018). واقع الصناعات الغذائية في الجزائر بين الإستيراد والتصدير خلال الفترة (1980-2012)، شهادة الماستر، تخصص مالية وتجارة دولية. قالمة، الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة 8 ماي 1945.

14. زويش سمية. (2015/2014). السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الإقتصادية، دراسة حالة الجزائر 2000-2014، شهادة الماستر في العلوم التإقتصادية، تخصص إقتصاد مالية وبنوك. البلد، الكلية: الجامعة.

15. عياش بولحية. (2011/2010). دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة مابين 2001-2004، شهادة الماجستير في فرع التحليل الإقتصادي (غير منشورة). الجزائر، قسم العلوم الإقتصادية: جامعة الجزائر.

16. كنية عبد الحفيظ. (2012). مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية. الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر.

- **المداخلات والملتقيات**

17. الماحي ثريا. (نوفمبر 2010). إستراتيجية المنافسة والإبداع في مؤسسات الصناعة الغذائية في الجزائر بين الواقع والمأمول. الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجية التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية. الشلف، الجزائر: جامعة حسيبة بوعلي.
18. صالحي ناجية. (مارس 2013). أثر برنامج الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي 2001-2014. مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014. سطيف: جامعة فرحات عباس.
19. بوعشة مبارك. (12-11 مارس 2013). الإقتصاد الجزائري، من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الإستثمارية، مقارنة نقدية. مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والنمو والإستثمار. سطيف: جامعة فرحات عباس.
20. مسعودي زكرياء. (12-11 مارس 2013). سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر منذ 2001. مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والنمو والإستثمار. سطيف: جامعة فرحات عباس.

21. أحمد مصنوعة. (23-24 نوفمبر 2014). الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، الواقع و المأمول. الملتقى الدولي التاسع حول: في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية. الجزائر.

- **المجلات**

22. بريش عبد القادر، و بغداوي جميلة. (بلا تاريخ). تحليل وضعية التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في ظل الإنفتاح التجاري. مجلة إقتصادياة شمال إفريقيا، العدد 14.
23. زرمان كريم. (جوان 2010). التنمية المستدامة من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2009. مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية.
24. محمد مسعي. (2012). سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو. مجلة الباحث.
25. نبيل بوفليح. (2013). دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010. مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية.
26. نبيل بوفليح. (ديسمبر 2012). دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010. مجلة الأبحاث الإقتصادية والإدارية.

- **الموقع الإلكتروني**

27. الديوان الوطني للإحصاء الجزائر. (نشرة 2005). تم الاسترداد من http://www.ons.dz
28. قاعدة البيانات الدولية للتجارة الخارجية لجميع دول العالم. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من http://www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx

29. Office National Des Statistiques. (s.d.). Note de presentation de la nomenclature algerienne des activites "NAA". Récupéré sur http://www.ons.dz/IMG/file/NAA

ii. المراجع الأجنبية

1. Oukaci née laceb. (2014). Mise a niveau et problématique de competivitié dans la demarche strategique de l'entreprise industrielle algerienne, face a l'économie de marché, Cas filiere BIOS/AMEUBLEMENT, These doctorat no publié. Tizi Ouzou: Université MM.
2. Evolution annuelle des principaux paramètres du secteur industriel Evolution de la production brute par secteur d'activité et par secteur juridique (1999-2011**)**; Collections Statistiques N° 174/2012 - Série E : Statistiques Economiques N° 70 .ONS. La Direction Technique Chargée des Statistiques d'entreprises et du Suivi de la Conjoncture. p39